

شعبة حقوق الفلسطينيين



اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية

إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية

اسطنبول، ٢٥ و ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠

منتدى الأمم المتحدة العام لدعم الشعب الفلسطيني

القدس - مفتاح السلام الإسرائيلي - الفلسطيني

اسطنبول، تركيا

٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	المقدمة	٧-١	٣
ثانيا -	الجلسة الافتتاحية (الاجتماع الدولي)	٢٨-٨	٤
ثالثا -	الجلسات العامة (الاجتماع الدولي)	٧٣-٢٩	١٢
	الجلسة العامة الأولى	٤٤-٢٩	١٢
	الجلسة العامة الثانية	٦٠-٤٥	١٧
	الجلسة العامة الثالثة	٧٣-٦١	٢٢
رابعا -	الجلسة الختامية (الاجتماع الدولي)	٨٠-٧٤	٢٥
خامسا -	ملاحظات افتتاحية (المنتدى العام)	٨٥-٨١	٢٦
سادسا -	حلقات نقاش (المنتدى العام)	٩٥-٨٦	٢٨
سابعا -	ملاحظات ختامية (المنتدى العام)	٩٦	٣١
	المرفقات		
الأول -	ملاحظات ختامية قدمها المنظمون (الاجتماع الدولي)		٣٢
الثاني -	قائمة المشاركين (الاجتماع الدولي)		٣٧

أولا - المقدمة

١ - تم عقد اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية في فندق اسطنبول شيراتون أتاكوي، في اسطنبول بتركيا، في ٢٥ و ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠. وتم عقد الاجتماع الدولي تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وفقا لأحكام قراري الجمعية العامة ١٦/٦٤ و ١٧/٦٤. وكان موضوع الاجتماع "إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية".

٢ - وتم عقد منتدى الأمم المتحدة العام لدعم الشعب الفلسطيني في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٠ في جامعة اسطنبول الثقافية، بالتعاون مع مركز التيارات السياسية العالمية التابع للجامعة. وكان موضوع المنتدى "القدس مفتاح السلام الإسرائيلي - الفلسطيني".

٣ - ومثل اللجنة في المناسبتين وفد مؤلف من زاهر تانين (أفغانستان)، رئيس وفد اللجنة ونائب رئيس اللجنة؛ وبدرو نونيز موسكيرا (كوبا)، نائب رئيس اللجنة؛ وسيفير ف. بورغ (مالطة)، مقرر اللجنة؛ وماريا بويرايس شامورو (نيكاراغوا)؛ ورياض منصور (فلسطين).

٤ - وتألف الاجتماع من جلسة افتتاحية، وثلاث جلسات عامة، وجلسة ختامية. وكانت مواضيع الجلسات العامة: "حالة العملية السياسية وفرص إحلال السلام"؛ و "برنامج السلطة الفلسطينية لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية"؛ و "كسر الجمود الراهن: تهيئة مناخ سياسي يساعد على المضي قدما في عملية السلام".

٥ - وقدم عروضاً في الاجتماع ١٤ خبيراً، بمن فيهم خبير فلسطيني وخبير إسرائيلي. وحضر الاجتماع ممثلون عن ٣٥ حكومة، وفلسطين، والكرسي الرسولي، و ٣ منظمات حكومية دولية، و ٣ هيئات للأمم المتحدة، و ١٧ منظمة من منظمات المجتمع المدني، و ٢١ وسيلة من وسائل الإعلام، فضلاً عن ضيوف خاصين وأفراد من الجمهور.

٦ - وقدم المنظّمون ملاحظات ختامية في الجلسة الختامية للاجتماع (انظر المرفق الأول من هذا التقرير).

٧ - وتألف المنتدى العام من ملاحظات افتتاحية، وثلاث حلقات نقاش تفاعلية، وملاحظات ختامية. وكانت مواضيع حلقات النقاش: "الحالة في القدس"؛ و "النهج المتبعة في تعزيز حل عادل ودائم لمسألة القدس"؛ و "دور الجهات الفاعلة من غير الدول (المجتمع المدني) في تعزيز السلام في القدس". وقدم ٦ خبراء عروضاً في المنتدى العام.

ثانياً - الجلسة الافتتاحية (الاجتماع الدولي)

٨ - أحمد أوغلو، وزير خارجية تركيا، رحب بالمشاركين في اسطنبول، وأشاد بعمل اللجنة التي وصفها بأنها هيئة تابعة للأمم المتحدة تعمل بلا كلل. وقال إن منطقتيه تمر بفترة حاسمة أخرى، وأضاف أن التقاء الديناميات الإقليمية والعالمية تتطلب يقظة قصوى وإجراءات متضافرة تتخذها البلدان في المنطقة وعلى نطاق أوسع في المجتمع الدولي لتجنب أزمات جديدة ونزع فتيل التوترات. وقال إن لقضية فلسطين المعقدة أربعة أبعاد رئيسية: إنسانية ووطنية وإقليمية وعالمية يجب تناولها بطريقة شاملة. وإن لجميع الشعوب حقوقاً غير قابلة للتصرف وينبغي ألا يكون هناك أي فرق بين الأمم والثقافات في هذا الصدد. وأهم تلك الحقوق هي الأمن والحرية، فعلى مر التاريخ تم خوض معظم الحروب لتأمين هذين الحقين. أما فيما يتعلق بالوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن الأمن والحرية تحت التهديد وينبغي أن يكونا موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره.

٩ - وذكر أنه لم يكن لدى الأطفال في غزة ورام الله نفس الحقوق والآمال والأفاق للمستقبل كما هو الحال بالنسبة للأطفال الذين يعيشون في بلدان أخرى. وتركيا من جانبها وتماشياً مع تاريخها ستواصل الضغط من أجل حقوق الإنسان للمضطهدين، أينما كانوا ومن أي مكان أتوا منه. ويجب أن يكون للفلسطينيين نفس الحقوق التي يتمتع بها الآخرون، ويجب أن يكون للأطفال الفلسطينيين نفس الفرص لبناء مستقبل متين كما هو الحال بالنسبة للأطفال الآخرين. وفي هذا الصدد، من الأمور الحيوية المساعدة على دعم المؤسسات الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، يتعين على الفلسطينيين أنفسهم أن يتحدوا وأن يعملوا على تعزيز المؤسسات وهياكل الحكم. ويجب توفير كل الدعم لهذه المؤسسات بحيث يؤدي الحل القائم على وجود دولتين إلى إقامة دولة فلسطينية تتوافر فيها مقومات البقاء. ولا يؤدي إلى إقامة "دولة ثانوية". ومع العمل لتحقيق هذه الغاية، سيكون من الضروري وضع جدول زمني لتحقيق العملية بشكل كامل بحيث لا تصبح دورة متكررة من اجتماعات، واتفاقات لا تتحقق.

١٠ - وقال إن منطقتيه معقدة جداً، وموطن لكثير من الأديان والثقافات والشعوب. غير أن القضية الفلسطينية هي في صميم الكثير من المشاكل التي تسبب إحباطاً نفسياً كبيراً. والمنطقة تحتاج إلى السلام والاستقرار والازدهار، ومن أجل تحقيق ذلك من الضروري أن تكون فلسطين سلمية ومستقرة. وبالإضافة إلى ذلك، للقدس بالنسبة لكثير من الناس، سواء كانوا مسلمين أم يهوداً أم مسيحيين، معنى رمزي؛ وبالنسبة للبعض هي أهم مدينة

على الأرض. وفي الوضع الحالي، يمكن أن تصبح القدس رمزا لصراع يطول أمده بدلا من أن تكون رمزا للسلام.

١١ - وأدلى في الاجتماع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون، روبرت سيرى، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ببيان باسم الأمين العام. ووفقا للبيان، أعرب الأمين العام عن سروره لأن المحادثات غير المباشرة جارية أخيرا بعد فترة طويلة من التأخير والنكسات. وأثنى على رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، ورئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، لقيامهما بهذه الخطوة، وحثهما على معالجة القضايا الجوهرية بشكل جاد، بهدف الانتقال إلى مفاوضات مباشرة في أقرب وقت ممكن. كما أعرب عن تقديره للدور الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية وتعهده بتقديم دعمه الكامل لهذا المسعى.

١٢ - وقال إنه الآن وقد بدأت المحادثات سيكون من الضروري التعاون مع الأطراف من أجل ضمان اتخاذ المزيد من الخطوات لبناء الثقة المتبادلة وإيجاد ظروف أكثر إيجابية على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الطرفين تجنب الاستفزازات أو انتهاك خارطة الطريق التي تدعمها المجموعة الرباعية أو القانون الدولي، فلن يؤدي ذلك إلا إلى أزمات ثقة جديدة. وعلى إسرائيل من جانبها ممارسة ضبط النفس ولا سيما في القدس الشرقية حيث ينبغي وقف عمليات الهدم والطرود والتوسع الاستيطاني. فلا تزال مسألة الوضع الدائم للقدس مسألة حيوية لكلا الطرفين، ولا بد من إيجاد طريقة تخرج فيها المدينة من المفاوضات بوصفها عاصمة لكل من إسرائيل وفلسطين، وأن يترافق ذلك ترتيبات بشأن الأماكن المقدسة يقبل بها الجميع. ويجب على السلطة الفلسطينية من جانبها مواصلة جهودها الإيجابية للوفاء بالتزاماتها في إطار خارطة الطريق ببناء المؤسسات وتعزيز الأمن في سياق برنامجها لبناء الدولة الذي يحظى بدعم واسع النطاق. وفي غزة، ينبغي لجميع الأطراف الفاعلة دعم التدابير الرامية إلى تعزيز الهدوء، وإنهاء الحصار، ومنع تهريب الأسلحة غير المشروعة، وتحقيق الوحدة الفلسطينية ضمن إطار السلطة الفلسطينية الشرعية والتزامات منظمة التحرير الفلسطينية.

١٣ - وأضاف أن قلقا يساوره بصفة خاصة لأن الإغلاق الحالي يخلق معاناة لا يمكن القبول بها ويؤدي قوى الاعتدال ويقوي المتطرفين، ودعا إلى وضع حد لسياسة الإغلاق. ورحب بالتقدم المتواضع الذي تم إنجازه مع الحكومة الإسرائيلية لتسهيل تنفيذ عدد من مشاريع الأمم المتحدة ذات الأولوية، وتوسيع قائمة السلع المسموح بدخولها إلى غزة، ولكن ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وسيواصل السعي بلا كلل لتحقيق هذا الهدف. ومن ناحية أخرى، سيتعزز السلام الإسرائيلي - الفلسطيني عندما يسود مناخ إقليمي موات، بما في ذلك اتباع نهج شامل لتحقيق السلام، تقدم جميع الأطراف الإقليمية في إطاره الدعم

للمحادثات بين الجانبين، ويتم استئناف المسار السياسي بين إسرائيل وسوريا، والإعمال الكامل لمبادرة السلام العربية. وستبقى الأمم المتحدة من جانبها ملتزمة بإنهاء الاحتلال الذي وقع عام ١٩٦٧، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وإحلال سلام عادل ودائم وشامل في المنطقة، وفقا لقرارات مجلس الأمن، والاتفاقات السابقة، والقانون الدولي.

١٤ - **زاهر تانين**، رئيس وفد اللجنة ونائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ألقى كلمة افتتاحية نيابة عن اللجنة. وقال إن عقد الاجتماع في اسطنبول أمر هام جدا، بالنظر إلى دينامية السياسة الخارجية التركية ودورها القيادي في المنطقة. وكانت تركيا قد ساهمت في السعي من أجل التوصل إلى التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي منذ عدة عقود، فكانت تركيا، على سبيل المثال، أحد الأعضاء المؤسسين للجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين، المنشأة في أعقاب حرب عام ١٩٤٨. وإذ تصادف السنة القادمة الذكرى السنوية العشرين لانعقاد مؤتمر مدريد للسلام، يتعين على جميع أصحاب المصلحة أن يلقوا نظرة فاحصة على ما تم إحرازه من نجاح، والأهم من ذلك على ما تم ارتكابه من أخطاء في العقدين الماضيين منذ أن فتح هذا الاجتماع التاريخي الباب أمام عملية السلام. وكانت دولة فلسطين ذات السيادة وغير الخاضعة للاحتلال لا تزال مجرد رؤية، وكان الشعور بالإحباط واضحا عند الفلسطينيين في كل أنحاء المنطقة، مع احتلال إسرائيلي غير معروف نهايته، وعملية سلام متقطعة. والواقع أن صبر الفلسطينيين على عملية السلام وعلى الحل القائم على وجود دولتين بدأ ينفد عموما.

١٥ - وقال إن حال الشعب الفلسطيني اليوم بمختلف المقاييس أسوء مما كان عليه قبل ٢٠ عاما. وإحدى خسائره الواضحة هي حرية حركة الفلسطينيين: ثلثا سكان غزة الذين هم تحت سن ٣٠ عاما لم يخرجوا من القطاع، وعلاوة على ذلك، الحصار غير المقبول المفروض على قطاع غزة يعني أن السكان المحليين مضطرون إلى بناء منازلهم من الطين لتحل محل تلك التي كانت قد دمرت خلال عملية "الرصاص المصبوب". والوضع في الضفة الغربية ليس أفضل بكثير بسبب وجود جدار فاصل وطرق مقصورة على المستوطنين تنتشر في الضفة الغربية وتعرضها نقاط تفتيش إسرائيلية. والنتيجة عدم تواصل جغرافي لا يشجع على الاستثمار ويخفق أي نشاط اقتصادي ذي مغذى، ويترك الفلسطينيين يعتمدون اعتمادا كليا تقريبا على المساعدات الخارجية. وقدمت المحادثات غير المباشرة برعاية الولايات المتحدة قليلا من الأمل، ولكن الدلائل الأولى غير مشجعة، ذلك أن هناك مشاريع ضخمة للمستوطنات تنتظر انتهاء فترة تجسيد الاستيطان ومدتها عشرة أشهر. وفي هذه الأثناء، استمر هدم المنازل الفلسطينية بلا هوادة، ويشير كبار المسؤولين الإسرائيليين إلى وجود نية لمواصلة

إخلاء القدس الشرقية من سكانها الأصليين من الفلسطينيين. وتهدد أوامر عسكرية جديدة بترحيل الآلاف من فلسطينيي الضفة الغربية.

١٦ - وأشار إلى أن اللجنة قد دافعت عن خطة شاملة لإقامة دولة فلسطينية في غضون عامين. وقد كشف عنها رئيس وزراء السلطة الفلسطينية سلام فياض في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وتهدف الخطة إلى إنهاء الاحتلال من خلال خلق حقائق إيجابية على الأرض. وتتطلب مثل هذه المبادرة الجريئة استجابة على نفس القدر من الجرأة من جانب المجتمع الدولي. وفي الموعد المتوقع فيه أن تتحقق الخطة في آب/أغسطس ٢٠١١، سيحين الوقت للبلدان التي تدعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير لكي تعرّف عن نفسها وتعرّف بفلسطين بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي. وكانت تركيا من أوائل البلدان التي اعترفت بفلسطين ويتعين على البلدان الممثلة في الاجتماع أن تحذو حذوها. وفي نهاية فترة السنتين للعملية، ينبغي لمجلس الأمن اتخاذ قرار لتحديد حدود الدولة الفلسطينية على أساس خطوط ما قبل عام ١٩٦٧. ومن خلال دعم هذه الخطة، سيضع المجلس الإطار السياسي اللازم لإنهاء الاحتلال وتنفيذ الحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

١٧ - **نمر حماد**، المستشار السياسي الخاص لرئيس السلطة الفلسطينية، قال متحدثا بصفته ممثلا لفلسطين، إن بدء المحادثات غير المباشرة الحالية يعني أن وضعاً جديداً يُفترض أن يكون قد بدأ، وأن جميع الأعمال الاستفزازية الصادرة عن كلا الجانبين يجب أن تتوقف. وقال إن المحادثات غير المباشرة ستتيح الفرصة خلال فترة زمنية مدتها أربعة أشهر، لتمهيد الطريق أمام محادثات مباشرة تؤدي بدورها إلى تسوية شاملة وإنشاء دولة فلسطينية في غضون سنتين. غير أنه من وجهة نظر الفلسطينيين لم يحدث شيء واستمروا في سماع تصريحات استفزازية يومياً من الحكومة الإسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بالقدس الشرقية المحتلة. وبدأ المسؤولون الإسرائيليون يستخدمون الدين وحقائق ملفقة لمواصلة سياستهم المتمثلة في "التطهير العرقي". ويجري هدم منازل الفلسطينيين، وفرض ضرائب باهظة عليهم، ووضع سياسة عنصرية تسمح بطرد من هو فلسطيني أو غير فلسطيني كما يرتئي أي ضابط في الجيش الإسرائيلي. أما بالنسبة للضفة الغربية فالنشاط الاستيطاني غير المشروع مستمر هناك. ويتعرض بصورة روتينية للقمع الوحشي دعاة السلام الذين يتظاهرون ضد الاستيطان. وتواصل إسرائيل حصارها على غزة وتتصدى بالقوة لجميع المبادرات الإنسانية.

١٨ - وقال إن التزام الرئيس عباس وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالوصول إلى سلام مع إسرائيل عبر المفاوضات هو التزام صادق وثابت. وتعتمد كل الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية على مبدأ الأرض مقابل السلام، وإنهاء الاحتلال، وبناء دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل. وشدد على أن الدولة الفلسطينية ستكون دولة مسالمة. وأضاف أن السلطة الفلسطينية تقبل بوجود قوات دولية على أراضيها ولكنها لن تقبل بوجود جندي إسرائيل واحد. وعودة إلى المباحثات غير المباشرة، قال إن التركيز في البداية سيكون على الحدود والأمن. وسيتم معالجة قضايا أخرى بما فيها القدس عندما يأتي دورها.

١٩ - وأضاف أن إسرائيل كانت تقول دائماً إن الفلسطينيين يتحدثون بأكثر من لغة ويتخذون أكثر من موقف، ولكن جميع الفلسطينيين في هذه الحالة يتحدثون بنفس اللغة. والواقع أن إسرائيل هي التي يبدو أن لها في هذا الشأن العديد من المواقف. فُيعرب أحيانا مسؤولوها عن رغبتهم في الحل القائم على وجود دولتين، ونسمعهم أحيانا يلشّحون بأن الحل الوحيد هو طرد كل الشعب الفلسطيني من أرضه. يجب أن تبدأ المفاوضات بشكل جدّي وعلى قدم المساواة، ويتعين على المجتمع الدولي المساعدة على استمرار العملية بسرعة ولكن بشكل عادل وبدون استغزات. وإذا سُمح بأن يتدخل الدين، فسوف يؤدي بلا شك إلى عواقب عالمية وخيمة.

٢٠ - روبرت سيري، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، أخذ الكلمة مرة أخرى بعد مؤتمر صحفي قصير ليُلقي الخطاب الرئيسي بعنوان "الطريق إلى دولة فلسطينية". وقال إنه يدرك أن الطريق كان طويلاً ومتعرجاً ومؤلماً وهو، حتى الآن على الأقل، بعيد المنال. وبينما تواصل استطلاعات الرأي إظهار أن غالبية الإسرائيليين والفلسطينيين ما زالوا يدعمون الحل القائم على دولتين، فإنهم يعرفون أن الوقت ليس في صالح السلام، وأنه طالما ظل جرح الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مفتوحاً ترايدت صعوبة إيجاد علاج دائم. وعلاوة على ذلك فإنه، بصفته المبعوث الوحيد للجنة الرباعية المقيم بشكل دائم في القدس، يدرك تماماً أنه تنتاب الإسرائيليين والفلسطينيين في الواقع شكوك متزايدة في أنه يمكن تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، ويشك كثير من الفلسطينيين في أن لدى إسرائيل رغبة أو قدرة على التراجع عن المشروع الاستيطاني، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، وتقاسم القدس. وكثير من الإسرائيليين من جانبهم يشكّون في أن لدى الفلسطينيين رغبة أو قدرة على الاعتراف بإسرائيل على النحو الذي تريده، لضمان الالتزام المستمر بالسلام والأمن، وإنهاء الصراع بشكل دائم.

٢١ - وبينما يشك الكثيرون في جدوى الحل القائم على وجود دولتين وأصبحت التحديات هائلة، ليس هناك من بديل عن ذلك، على الأقل في المستقبل المنظور. فبالنسبة للفلسطينيين، هذا هو السبيل السياسي الوحيد إلى الأمام لتحقيق تقرير مصير حقيقي وحرية حقيقية، وهذا هو الإطار الوحيد لتحقيق وحدة الضفة الغربية وقطاع غزة، وحل قضية اللاجئين، ووضع حد للقيود اليومية التي يفرضها الاحتلال. وبالنسبة لإسرائيل، فإن الحل القائم على وجود دولتين يسمح لها بالحفاظ على طابعها الديمقراطي، وهويتها كوطن للشعب اليهودي، والحصول في نفس الوقت على الأمن والشرعية في المنطقة. وللتغلب على وضع غير مقبول ولا يمكن أن يستمر على المدى الطويل، وبناء المستقبل الوحيد الذي يمكن أن ينجح، اقترح مواصلة وتعزيز خمسة أهداف حيوية وهي: مفاوضات حقيقية؛ واتخاذ إجراءات تتسم بالمسؤولية على أرض الواقع؛ والقيام على نحو حثيث ببناء دولة فلسطينية؛ ومنع الأزمات والتدخل في غزة بشكل فعال؛ واتباع نهج إقليمي شامل. وفيما يتعلق بالمفاوضات، قال إنه مسرور لأنه بعد العديد من النكسات والتأخير، المحادثات غير المباشرة بين الجانبين جارية الآن. وفي هذا الصدد، أظهر كل من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ورئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو، الكثير من الشجاعة، وتحديا كثيرا من الانتقادات، كل من مناصريه.

٢٢ - وفيما يتعلق بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات مسؤولة على أرض الواقع، الواضح أنه ما زالت هناك ثغرات في الثقة وأنه من المهم بالنسبة لكلا الطرفين في هذه المرحلة الهشة التمسك بالاتفاقات والالتزامات السابقة، وخاصة خارطة الطريق من أجل التشجيع على وجود مناخ يؤدي إلى مفاوضات ناجحة. وفي الضفة الغربية، يجب على الفلسطينيين مواصلة وتكثيف جهودهم الأمنية، ويجب على الإسرائيليين تجميد بناء المستوطنات. وفي الوقت نفسه، أعرب عن قلقه البالغ بسبب تزايد العنف مؤخرا من جانب المستوطنين المتطرفين. وكانت إدانة إسرائيل لمثل هذه الأعمال مشجعة، إلا أنه من الضروري اتخاذ خطوات مستمرة. فالفلسطينيون والإسرائيليون كلاهما بحاجة إلى التحرك ضد متطرفيهم الذين يلجؤون إلى العنف.

٢٣ - وفيما يتعلق بضرورة السعي الحثيث لإقامة دولة فلسطينية، شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولا للوضع داخل البلدان والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث استطاعت السلطة الفلسطينية رغم الاحتلال توفير الأمن والخدمات، وبناء ثقة جديدة في مواردها المالية والتزامها بالإصلاح، ومساعدة الاقتصاد على النمو. وهذه الإنجازات التي تعود إلى حد كبير إلى الجهود المحمودة التي يبذلها رئيس وزراء السلطة الفلسطينية سلام فياض، أدت إلى بناء ثقة جديدة بين الفلسطينيين وشركائهم الدوليين في إسرائيل في أن هناك شريكا فلسطينيا حقيقيا

وتمكننا يسعى للسلام. ويتمثل الهدف في أن تكون السلطة الفلسطينية جاهزة مؤسسيا لإقامة دولة بحلول النصف الثاني من عام ٢٠١١، ولهذا الغرض يحظى رئيس الوزراء بدعم الأمم المتحدة الكامل. أما في قطاع غزة، فهناك حاجة إلى تخفيف عمليات الإغلاق بصورة أساسية، ووضع حد للحصار. أما الأشخاص الوحيدون المستفيدون الآن في غزة فهم المهربون والمتشددون الذين يسيطرون على التجارة غير المشروعة عبر الأنفاق تحت الحدود مع مصر. والمهمشون هم الذين يشجعون على الاعتدال وعلى النشاط التجاري المشروع. ومهما كانت مخاوف إسرائيل من حماس، ليس من المقبول إغلاق القطاع على جميع السكان لسنوات طويلة.

٢٤ - ومن الأخبار السارة أن الحكومة الإسرائيلية اتفقت في آذار/مارس مع الأمين العام للأمم المتحدة بان - كي مون على تسهيل تنفيذ عدد من مشاريع الإعمار ذات الأولوية في قطاع غزة. وقد تم السماح مؤخرًا للشاحنات بالدخول إلى غزة لاستكمال مشروع صغير لمعالجة المياه، وللعمل على استكمال ١٥١ وحدة سكنية بحلول أيلول/سبتمبر. وبالإضافة إلى ذلك، تم السماح بدخول الخشب والزجاج والألمنيوم إلى السوق. ومع ذلك، لم يكن ذلك كافيا بالمرّة، وكانت تسعى الأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية إلى تدخلات استراتيجية أكبر لتلبية احتياجات السكان في قطاع غزة. فلا يمكن تأخير الاضطلاع بأعمال رئيسية في مجال المياه والصرف الصحي، ذلك أن طبقة المياه الجوفية الرئيسية في غزة آخذة في الانهيار، ومن المتوقع ألا تكون قابلة للاستخدام في غضون سنتين. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى بناء ١٠٠ مدرسة على المدى المتوسط وبناء ١٥ مدرسة على الفور، وتلبية احتياجات القطاع الصحي الحيوية، كما أن هناك حاجة إلى زيادة كبيرة في نطاق وكمية الحركة التجارية من غزة وإليها.

٢٥ - وتحتاج فتح وحماس إلى التوصل إلى اتفاق بشأن الوحدة الفلسطينية على أساس مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية، على النحو الذي اقترحه مصر. ويجب على سلطة فلسطينية موحدة أن تكون في وضع يمكنها من دعم الحل القائم على وجود دولتين عن طريق التفاوض. واستمرار الانقسام لا يخدم إلا مصلحة الذين يعارضون إنشاء دولة فلسطينية. وحماس بحاجة لاتخاذ خطوات من تلقاء نفسها إذا أرادت أن تصبح جزءا من حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. أما فيما يتعلق بخلق بيئة إقليمية مواتية، فيتعين على كل واحد أن يؤدي دوره لضمان أن الديناميات الإقليمية تساعد على التوحد حول شروط معقولة وعلى بناء مؤسسات الدولة، وتساعد الإسرائيليين والفلسطينيين على التفاوض بشأن جميع القضايا الجوهرية. ويجب أن يكون البحث عن السلام العربي - الإسرائيلي جامعا وشاملا، كما يجب إدراج المسارين السوري واللبناني، فضلا عن مبادرة السلام العربية،

في الجهد العام المبذول. وقال إنه بعد العديد من النكسات والتأخير، ندخل الآن فيما يُحتمل أن يكون الفرصة الأخيرة للتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للصراع العربي الإسرائيلي على أساس الحل القائم على وجود دولتين. وأضاف أن الطريق إلى الدولة الفلسطينية محفوف بالتحديات، إلا أن تحقيقه ما زال ممكناً. وقال إنه لا يمكن لأحد أن يضيّع مزيداً من الوقت خلال الشهور الـ ٢٤ المقبلة، وقد فات الأوان لاتباع نهج تدريجي آخر للسلام. وعلى الأرجح أن تؤدي نتيجة الفشل إلى زيادة خطر انزلاق المنطقة إلى هاوية الصراع.

٢٦ - ثم أخذ ممثل عن حركة عدم الانحياز ومصر الكلمة ليعيد تأكيد دعوة الحركة لإسرائيل إلى إنهاء حصارها الجائر على غزة والالتزام بالقانون الدولي الإنساني. كما سلط الضوء على دعوة الحركة للمجتمع الدولي للضغط من أجل وضع حد للاستفزازات الإسرائيلية المتصاعدة في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية وما حولها. أما فيما يتعلق بقطاع غزة، الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة، أكد مجدداً دعوة الحركة لإسرائيل إلى فتح المعابر والسماح بالعبور. وأخيراً سلط الضوء على القضايا الرئيسية التي تعتقد الحركة أنها شروط مسبقة للمفاوضات، مثل وضع حد للنشاط الاستيطاني، ودعم المؤسسات الفلسطينية، والتنفيذ الكامل لمبادرة السلام العربية. وإذ تحدث بصفته الوطنية، أبرز الجهود المستمرة التي تبذلها مصر لتحقيق السلام، ومعالجة الوضع الجائر في غزة من خلال عملها الدؤوب لضمان أن سكان غزة الذين يعانون من الوضع يتلقون المواد الغذائية وغيرها من السلع الإنسانية التي يحتاجون إليها.

٢٧ - وقال ممثل منظمة المؤتمر الإسلامي إن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة أصبح صعباً بصورة متزايدة بسبب انتهاكات إسرائيل الجسيمة والمستمرة للقانون الدولي. وفي معرض ذكره للحصار "غير الإنساني" المفروض على غزة، واتخاذ إسرائيل المنهج لتدابير سياسية وديمقراطية واقتصادية تهدف إلى تغيير هوية القدس الشرقية، أشار إلى التأييد الدولي الساحق للفلسطينيين من أجل إقامة دولة مستقلة ومتواصلة جغرافياً وتتوافر لها مقومات البقاء، عاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود عام ١٩٦٧، مع وجود حل عادل لللاجئين. ومنظمة المؤتمر الإسلامي التي أيدت مبادرة السلام العربية ودعمت دائماً حل الصراع في الشرق الأوسط من خلال المفاوضات، وتعتقد أن الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة تجعل من الصعب إجراء محادثات ناجحة. ومن واجب المجتمع الدولي إجبار إسرائيل على وقف انتهاكاتها وعلى وجه الخصوص الكف عن بناء أو توسيع المستوطنات. ومشيراً إلى أن القيادة الفلسطينية قد مدت يدها للسلام من خلال الموافقة على بدء المحادثات غير المباشرة، قال إنه يجب تقديم دعم دولي لجهود بناء الدولة الفلسطينية. وتؤيد منظمة المؤتمر الإسلامي هذه الجهود.

٢٨ - وقال ممثل جامعة الدول العربية إنه على الرغم من إدانة إسرائيل الواسعة فإنها مستمرة في الإجراءات "العنصرية". ورفضت الجامعة ما تسميه إسرائيل "دولة فلسطينية مؤقتة" واستمرت في الضغط من أجل التنفيذ الكامل لمبادرة السلام العربية، وتحميد النشاط الاستيطاني، واستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها. وكانت الجامعة قد مارست أيضا ضغوطا كبيرة لكي تبدأ المحادثات غير المباشرة وأكدت أنه على الرغم من أن إسرائيل لم تكن صادقة إلا أنه ينبغي أن تستمر المفاوضات لمدة أربعة أشهر في إطار الوساطة التي تقوم بها الولايات المتحدة. ولقد تمادت إسرائيل في ازدراءها للمجتمع الدولي وللقانون الإنساني الدولي، ويتعين على منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجماعات التعبئة لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية. وتعمل إسرائيل أيضا بشكل محموم على تغيير الطابع الديموغرافي والتاريخي للقدس. ونتيجة لذلك، يجب على المجتمع العالمي والأمم المتحدة الضغط على إسرائيل لتنفيذ التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي.

ثالثا - الجلسات العامة (الاجتماع الدولي)

الجلسة العامة الأولى

حالة العملية السياسية وفرص إحلال السلام

٢٩ - تحدث المتكلمون في الجلسة العامة الأولى عن المواضيع الفرعية التالية: "التفاوض على السلام الإسرائيلي - الفلسطيني: الدروس المستفادة من المفاوضات السابقة وحالات الصراع الأخرى"؛ و "إعادة الحوار السياسي: وساطة طرف ثالث وغيرها من المبادرات"؛ و "مسألة القدس - مفتاح السلام الإسرائيلي - الفلسطيني".

٣٠ - **نمر حماد**، المستشار السياسي الخاص لرئيس السلطة الفلسطينية، أكد، متحدثا بصفته أحد الخبراء المدعويين، أن المحادثات غير المباشرة بوساطة الولايات المتحدة كان من المفروض أن تؤدي إلى شعور بالثقة والاقتناع عند الشعب الفلسطيني والدول العربية والمجتمع الدولي الأوسع، ومع ذلك، استمرت سياسات إسرائيل على حالها. أما بالنسبة للشعب الفلسطيني، فالسؤال الحقيقي هو متى سيتم التوصل إلى دولة تتوافر لها مقومات البقاء. إن موقف إسرائيل على مدى عقود كان يحظى بتأييد وحماية عضو في مجلس الأمن يتمتع بحق النقض. وعلى الرغم من أن هذا بدأ يتغير بعد مؤتمر مدريد، تواصل إسرائيل خلق حقائق على الأرض، وتتخذ موقفا يمكن إطلاق عليه عبارة "عليك أن تفعل كل ما نقوله".

٣١ - ويدرك الشعب الفلسطيني جيداً أن قرار الأمم المتحدة الأصلي الذي أنشأ إسرائيل دعا إلى إنشاء دولتين. غير أن الشعب الفلسطيني هو الذي يتم اليوم سلبه، وهو الذي يعيش تحت الاحتلال، ويتم إرغامه على الاعتراف بإسرائيل كدولة. ومع وضع كل هذا في الاعتبار، قبل الفلسطينيون الترتيبات المنصوص عليها في المحادثات غير المباشرة الحالية، بما في ذلك المناقشات الرئيسية على الحدود والمسائل الأمنية. ولا ينبغي لأي تغييرات أن تفتت الأراضي الفلسطينية، التي يجب أن تتوافر فيها مقومات البقاء ومتواصلة جغرافياً. وأضاف أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة قد قالت إنه ينبغي ألا يقوم أي من الطرفين بأي أعمال استفزازية، تقوم إسرائيل بترحيل الفلسطينيين كلما شاءت ذلك.

٣٢ - وقال إن المجتمع الدولي يجب أن يمارس دوره كوسيط وحكم، ويرصد أي اتفاق يتم التوصل إليه. وسيستمر المسؤولون الفلسطينيون في التمسك بقراراتهم مواصلة المحادثات طيلة الأشهر الأربعة. وفي حين أنه لا يأمل أن تفعل إسرائيل الشيء نفسه، إلا أنه يأمل أن يقوم المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل للوفاء بالتزاماتها. وأضاف أنه يشعر بقلق بالغ بسبب صعود التطرف الديني في إسرائيل، وأعرب عن أمله في أن تكون هناك لأصوات أكثر اعتدالاً وليبرالية الغلبة في هذا البلد كما هو الحال في الولايات المتحدة وأوروبا.

٣٣ - ريتشارد مورفي، الباحث المساعد في معهد الشرق الأوسط، قال إن مرور الزمن أدى إلى تعقيد جهود أولئك الذين يحاولون دفع عجلة التسوية السلمية، مما أفقد الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء الثقة في العملية. وبالنسبة للإسرائيليين، فإنهم يفسرون الطلب الفلسطيني المستمر بحق العودة على أنه إشارة مشفرة إلى تدمير إسرائيل. ويرى الفلسطينيون من ناحيتهم أن تشديد الضوابط على الذين لديهم الحق في العيش في القدس والضفة الغربية دليل على وجود خطة لمنع تطلعاتهم لدولة ذات سيادة، وفي نهاية المطاف لتحقيق طردهم الشامل. وباختصار، المناخ اليوم بالنسبة للمفاوضين في المستقبل "مسمم". وأشار إلى أنه وفقاً لرؤية إسرائيل، كوفئ انسحابها من قطاع غزة بقصف صاروخي. ويرى الفلسطينيون من جانبهم أن الانسحاب لم يؤدي إلا إلى زيادة القيود الإسرائيلية على قطاع غزة وأن الإغلاق هو محاولة للعمل بمقولة فرّق تسد. واعتبر الفلسطينيون انسحاب إسرائيل من جانب واحد خدعة تهدف إلى تربية النوايا الحسنة في الخارج، ولكنه في الواقع ترك سكان غزة في أسوأ حالة من ذي قبل. وقال سكان غزة إن إغلاق إسرائيل لحدود غزة هو عمل من أعمال الحرب يبرّر رداً فلسطينياً.

٣٤ - وأضاف أن الإعلان مؤخرا عن المحادثات غير المباشرة لا يكاد يعتبر إنجازا كبيرا، ذلك أنه ١٦ سنة من المحادثات المباشرة قد مرّت وانهارت في أعقاب عملية الرصاص المصبوب. وبالإضافة إلى ذلك، لم يشعر أي من الطرفين بوجود ضغط كاف إما بسبب الإعياء أو للحاجة الماسة إلى التوصل إلى تسوية. فالإسرائيليون يعيشون في اقتصاد مزدهر، وهم مسلحون تسليحا جيدا، وينعمون بحماية جدار الضفة الغربية. فبالنسبة لهم الوضع القائم وإن لم يكن مثاليا إلا أنه مريح نسبيا.

٣٥ - وقال إن هناك العديد من المبادئ العامة التي ينبغي أن يضعها الفلسطينيون والإسرائيليون والوسطاء الخارجيون في الاعتبار. أولا يجب على الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي في نهاية المطاف أن يريدوا التوصل إلى اتفاق، فلا يمكن فرض السلام. وبالإضافة إلى ذلك، التوصل إلى اتفاق دقيق أفضل من اتفاق إطارى يضم مبادئ عامة وغامضة. ويجب أيضا أن يكون هناك اتفاق على آليات للتنفيذ والرصد، وعلى تحمّل الأطراف مسؤولية انتهاك التعهدات. وقد تكون المقاومة السلبية منحنى جيدا يتبعه الفلسطينيون. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى احتجاج وزارة الخارجية الإسرائيلية التي وصفت الدعوة الصادرة عن رام الله إلى مقاطعة البضائع المنتجة في المستوطنات بأنها "تخريض ومحاوله لنزع الشرعية عن الدولة نفسها". ورد الفعل هذا أذهل المراقبين الأجانب، وأوحى بأنه يمكن أن يكون لمقاطعة فلسطينية صغيرة مثل هذه، مع غيرها من أشكال المقاومة السلبية، تأثير إيجابي على السياسة الإسرائيلية.

٣٦ - ميشيل دن، زميلة أقدم في صندوق كارنيغي للسلام الدولي ورئيسة تحرير نشرة الإصلاح العربي، قالت إن المحادثات غير المباشرة الحالية يمكن أن تستمر طيلة الأشهر الأربعة القادمة على أساس جدول أعمال فعلي ربما يصبح أكثر وضوحا في مرحلة ما، دون احتمال حصول انفراج كبير في ذلك الوقت، هذا إذا لم يقع حدث رئيسي معرقل مثل هجوم عنيف يسبب خسائر كبيرة في صفوف المدنيين أو أزمة سياسية داخلية. وذلك من شأنه أن يستمر حتى شهر أيلول/سبتمبر، وعندئذ تكون قد انتهت فترة توقف إسرائيل عن بناء المستوطنات في الضفة الغربية ومدتها عشرة أشهر، كما يكون قد انتهى دعم جامعة الدول العربية للمحادثات. ويصادف أيلول/سبتمبر أيضا بدء اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، مما يجعل هذا الشهر لحظة مهمة لإعادة تقييم مدى تقدم الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة.

٣٧ - وإذا لم يحدث في نهاية هذه المرحلة تقدم كافٍ يبرر الانتقال إلى المحادثات المباشرة، فليس من الواضح بعد ما الذي يعتزم رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما أن يفعله. ودعاه البعض إلى الكشف عن خطة أو الإدلاء ببيان من نوع ما يشرح فيه كيف تتصور الولايات

المتحدة حلاً للوضع النهائي. ومع ذلك، يبدو من غير المرجح أن يفعل ذلك أثناء التحضير لانتخابات الكونجرس التي ستجري في تشرين الثاني/نوفمبر. ومما لا شك فيه أن خطة للسلام في الشرق الأوسط يضعها أوباما سوف تسبب بعض الانزعاج بين مؤيدي إسرائيل في الحزب الديمقراطي، لأن هذا من شأنه أن يضعهم في موقف صعب. فكثير من الديمقراطيين يواجهون بالفعل تحديات قوية في انتخابات هذا العام، ولا يريد أوباما أن يجعل الأمور أكثر صعوبة بالنسبة لهم.

٣٨ - وأعربت عن قلقها إزاء عدم وجود تفكير استراتيجي وراء النهج الذي تتبعه الولايات المتحدة، وتعتقد أن الوقت قد حان للولايات المتحدة لكي تبدأ بحدود دراسة واستكشاف ما إذا كان يمكنها أن تساعد بصورة بناءة أكثر على التوصل إلى مصالحة فلسطينية في المستقبل، أو ربما إلى مجرد ترتيب لتقاسم السلطة، مما سيسمح للصفة الغربية وقطاع غزة بالتقارب واستئناف السياسة الانتخابية الفلسطينية. ومن أجل إحراز تقدم في المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، يجب أن يكون عند القادة من الطرفين اهتمام قوي بالتوصل إلى حل عن طريق التفاوض، وأن يتمتعوا بدعم كافٍ داخل نظاميهما يسمح لهما بالتفاوض. غير أنه عوض عن ذلك، هناك حكومة إسرائيلية تتمتع بدعم كافٍ ولكن ليس عندها اهتمام خاص بالتفاوض، وهناك سلطة فلسطينية مهتمة بالتفاوض ولكن ليس لديها تفويض بما فيه الكفاية بسبب الخلاف مع غزة. ولا يعني هذا أن الولايات المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى ينبغي أن تتخلى عن الجهود التفاوضية، ولكنها يجب أن تفعل ما في وسعها لمساعدة الطرفين على إحراز تقدم.

٣٩ - جاد إسحاق، مدير عام معهد الأبحاث التطبيقية في القدس، قال إنه متفق مع الآخرين على أن القدس هي مفتاح عملية السلام. واستعرض من خلال استخدام عرض شرائح مصورة تاريخ تلك المدينة من الأربعينات أي منذ اعتماد القرار ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧، أو ما يسمى بـ "قرار التقسيم"، حتى اليوم. وكانت القدس مدينة مختلطة نسبياً حتى عام ١٩٤٧. وفي عام ١٩٦٨، جمّدت إسرائيل تسجيل الأراضي وأسّرت في بناء المستوطنات. وأشار إلى أن إسرائيل خلال السنوات الماضية طرحت أفكاراً مختلفة، بما في ذلك إعادة تأجير الأرض للفلسطينيين.

٤٠ - وقال إنه سمع من الحكومة الإسرائيلية أن ما من شيء سيوقف توسعها. والواقع أن إسرائيل تتغلغل أكثر في الأراضي الفلسطينية لقطع سبل الوصول إلى القدس. وتساءل من الذي يريد العيش بجوار المستوطنين، مضيفاً أن الجدار الفاصل زاد الطين بلة، ذلك أنه

مزق المنطقة وحصر الفلسطينيين في معازل. ووفقا لخطة إسرائيل "القدس ٢٠٢٠" سيتم تخصيص ١٣ في المائة فقط من القدس الشرقية للتوسع الفلسطيني.

٤١ - وقال إن هناك بالفعل أزمة سكن في المنطقة، ومع تخصيص قدر ضئيل من الأراضي للفلسطينيين، لن يكون لحوالي ٩٠.٠٠٠ شخص مكان يعيشون فيه. وتنتهج إسرائيل أساسا سياسة "ما هو لي هو لي وما هو لك هو لي أيضا". ولن يكون هناك أي حل إذا كان دين واحد فقط يحتكر القدس. وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يقف ضد أي محاولة لإزالة الطابع الفلسطيني عن القدس ولاستباق التصميم الفلسطيني على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين. وقد حان الوقت للأمم المتحدة لتولي زمام الأمور في عملية السلام.

٤٢ - داني سايدمان، المستشار القانوني لعير عميم، قال إن القدس هي حاليا مركز دراما كبيرة، وتشير معالمها بوضوح الآن إلى أن هناك سباقا يجري بين الحقائق والإدراك. واختار رئيس الوزراء نتنياهو القدس لتكون النقطة والمكان اللذين يتخذ عندهما موقفا لعرقلة العملية السياسية. واستقرت القيادة الإسرائيلية على فكرة الدخول في صراع حول هذه المسألة، حتى لو وصل الأمر إلى إغضاب رئيس الولايات المتحدة. ومع ذلك، ليس هناك من بديل عن الحل القائم على وجود دولتين، وهو حل ما زال يمكن تحقيقه في القدس. وسيكون هذا التقسيم مؤلما لأن الجيل الحالي من الفلسطينيين والإسرائيليين لا يستطيع ولا يرغب في العيش معا، ويتوجه الفلسطينيون والإسرائيليون نحو طلاق مرير، إذ يتمنى الإسرائيليون دفع الفلسطينيين إلى الصحراء ويتمنى الفلسطينيون دفع الإسرائيليين إلى البحر. والسلم هو الخيار الافتراضي.

٤٣ - إن الحقائق على الأرض، بما في ذلك استمرار الاستيطان، والتحول من صراع سياسي طيع إلى صراع ديني مستعص تماما، وتحويل القدس إلى ساحة مفضلة للمفسدين، يمكن أن يكون لكلها عواقب وخيمة على الجهود الرامية إلى الحفاظ على الحل القائم على وجود دولتين. وهناك قلق حقيقي في واشنطن حول ما الذي سيحدث عندما تنتهي المحادثات غير المباشرة في أيلول/سبتمبر، وتنتهي فترة وقف بناء المستوطنات. غير أن ما يغيب عن الأذهان أنه من المستبعد جدا أن تظل المحادثات غير المباشرة مستمرة حتى ذلك الحين. وإذا لم يتم تلطيف وضع القدس على الفور فيُحتمل أن تكون حادثة هامة أخرى تهدد تلك المحادثات وشبكة الوقوع. وقال متفائلا إن للرئيس أوباما أذن موسيقية بالنسبة لهذا الصراع وقدرة على معالجته كما يعالجه مستشاروه، بل وأفضل منهم.

٤٤ - وتنبأ بضرورة التقسيم السياسي للقدس، وبموجبه ما من فلسطيني سيرى ضابطا إسرائيليا عندما يذهب إلى بيته، وتكون "القدس" هي العاصمة. أما بالنسبة لإسرائيل، فإن مثل هذا التقسيم السياسي سيعطي البلد ما تحتاج إليه أكثر من أي شيء آخر: الاعتراف.

ولا تحتاج إسرائيل إلى تفوق ديمغرافي في القدس، بل تحتاج إلى الاعتراف. وإذا بدا ذلك مألوفاً فذلك لأن هذا هو ما دعت إليه دائما مبادرة السلام العربية: الانسحاب، وتقسيم القدس، وإدارة الأماكن المقدسة على نحو يكون مقبولا للجميع. وقال إن مبادرة السلام العربية أداة هامة في يد العرب والمجتمع الدولي الأوسع، إذا استخدمت كسلاح ضد إسرائيل فهي مولود ميت، وإذا استخدمت كأداة لجلب إسرائيل إلى مائدة المفاوضات فلها أداة قوية.

الجلسة العامة الثانية

برنامج السلطة الفلسطينية لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية

٤٥ - تناول المتحدثون في الجلسة العامة الثانية المواضيع الفرعية التالية: "الوضع الحالي في الضفة الغربية وقطاع غزة"؛ و "التقدم في تنفيذ خطة بناء الدولة الفلسطينية - من الوضع الراهن إلى إقامة دولة فلسطينية"؛ و "خلق الأسس الاجتماعية والاقتصادية لتعزيز بناء الدولة الفلسطينية".

٤٦ - **بسام الصالحي**، الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني، قال إن إحدى العقبات الرئيسية أمام السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين هي بنية المفاوضات التي كانت تاريخياً مليئة بالاختلالات والشروط المسبقة. وهذه المفاوضات مبنية على السماح عموماً للإسرائيليين بوضع قواعد اللعبة. وفي هذا الصدد، سيكون مصير أي محادثات مباشرة أو غير مباشرة هو الفشل، ما دام ممثلون عن السلطة القائمة بالاحتلال يديرونها. وبالإضافة إلى ذلك، لا تناقش المفاوضات عموماً المستوطنات أو غيرها من التدابير الإسرائيلية السلبية التي تؤدي إلى تغييرات نوعية على أرض الواقع. وتشمل هذه التدابير استمرار بناء الجدار الفاصل الذي حوّل أجزاء من الضفة الغربية إلى "بانتوستانات".

٤٧ - وعلى الرغم من كل ذلك، كان من الضروري مواصلة المفاوضات التي انطلقت من الواقع القائم على الأرض. وهناك حالياً تشويه للحقائق، ويستمر المجتمع الدولي في التصرف وكأن الحقائق غير موجودة. وبالإضافة إلى ذلك لا بد من جعل إسرائيل تلتزم بالقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، واتفاقيات جنيف ذات الصلة بالموضوع. وهذه السبل من بين سبل تغيير المفاوضات من الفشل إلى جعلها مسألة جادة. وثمة خيار آخر يتمثل في اتخاذ قرار ملزم بشأن أي اتفاق تسوية نهائية.

٤٨ - ومن المهم أيضاً استغلال سلطة الأمم المتحدة كمنظمة دولية؛ وينبغي ألا تستبعد عن لعب دور في هذه العملية. وبالإضافة إلى ذلك، ربما قد حان الوقت لإعادة النظر في هيكل السلطة الفلسطينية التي أنشئت ككيان للعمل من أجل إنهاء الاحتلال، لا ككيان

يستمر إلى أجل غير مسمى. ويتعين كذلك على الإدارة الأمريكية الجديدة القيام بمحاولة حقيقية لتغيير موقفها بشأن الشرق الأوسط مما كان عليه في سنوات بوش. وإذا لم يتم اتخاذ بعض هذه التدابير لتشكيل هياكل تفاوض أكثر إنصافا وواقعية فستضطلع إسرائيل في نهاية المطاف بخطة لإنشاء دولة فلسطينية جديدة محدود مؤقتة. وربما تأتي أيضا إسرائيل بحل من جانب واحد عن طريق خلق كيانات منفصلة تماما في الضفة الغربية وقطاع غزة ونقل إدارتها بعد ذلك إلى لاعبين إقليميين أو دوليين.

٤٩ - البارونة جنيفر تونغ، عضو مجلس اللوردات البريطاني، بدأت حديثها بإبراز التطورات الاقتصادية الإيجابية في الضفة الغربية. ثم قالت إن ٢٨ شركة في الضفة الغربية مما مجموعه ٣٦ شركة أفادت أنها حققت أرباحا في عام ٢٠١٠ على سبيل المثال، وأن هناك زيادة في عدد الشاحنات المغادرة محملة بالصادرات. وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت الاعتمادات التي تقدمها البنوك إلى القطاع الخاص، وانخفضت البطالة قليلا. والناس في الضفة الغربية لا يتضورون جوعا ولديهم مستشفيات ومدارس جيدة، حتى إذا كان الوصول إليها يستغرق أياما وتعاني في كثير من الأحيان من نقص في الإمدادات والكهرباء والمياه. وفي الوقت نفسه يشعر الشعب الفلسطيني بالإحباط والمهانة كل يوم من جراء نقاط التفتيش، والطرق المخصصة للمستوطنين فقط، والاعتقالات التعسفية، وتدمير محاصيلهم بسبب جريان مياه الصرف الصحي من المستوطنات، والنقص المزمن في المياه التي يسيطر عليها الإسرائيليون.

٥٠ - وأعربت بصفة خاصة عن قلقها إزاء معاملة الأطفال، فذكرت تقريرا صدر مؤخرا عن المنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال التي كشفت أن هناك، حتى نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٠، ٣٣٥ طفلا فلسطينيا معتقلا في السجون الإسرائيلية، بمن فيهم ٣٢ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٥ سنة. وأبرز التقرير أيضا مجموعة كبيرة من الانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال الفلسطينيين المعتقلين في نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية، بما في ذلك الإكراه على الإدلاء باعترافات، والاعتداء الجنسي، وغير ذلك من الإساءات الجسدية واللفظية. وأضافت أنها صُغت أثناء زيارتها مع ٦٠ عضوا من البرلمان الأوروبي للأراضي الفلسطينية المحتلة في كانون الثاني/يناير بسبب وجود عدد كبير من حالات الآلام النفسية التي تلي الصدمات، وارتفاع معدل انتشار سوء التغذية والأمراض التي تنقلها المياه. وفيما يتعلق بغزة الشيء الجيد الوحيد الذي يمكن أن يقال عن هذا "السجن المفتوح" هو أنه عند دخوله لا يتعرض الشخص لمضايقات من جنود الاحتلال أو من المستوطنين.

٥١ - ومع وجود جيل من الأطفال الفلسطينيين الذين يصلون إلى سن البلوغ وهم في حالة من الضعف، ويعانون من نقص في التغذية، ولم يحصلوا على قدر كاف من التعليم يفتح لهم آفاقا، وقلوبهم مملوءة بالحقد والمرارة، لن تكون إسرائيل آمنة أبدا بينما يحمل الفلسطينيون معهم هذه الذكريات. واللوبي الإسرائيلي قوي في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، ولكنه من المؤكد أن المتطرفين سينعمون بقدر أقل من الدعاية وسيتوفر مزيد من الأمن إذا قدم المجتمع الدولي للفلسطينيين مزيدا من الدعم السياسي. وإذا أشارت إلى الجهود المبذولة لإسقاط نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وإلى أنه تم "تحجيم" الأمم المتحدة، قالت إن الوقت قد حان لتكاتف الشعوب، بما في ذلك من خلال حملات موجهة ضد إسرائيل ولقاطعتها وسحب الاستثمارات منها.

٥٢ - رياض منصور، المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، ذكر أن الفلسطينيين قالوا منذ تولي رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما مهام منصبه إنهم لن يعودوا إلى المفاوضات المباشرة إذا استمر النشاط الاستيطاني وبقي الحصار. وفي هذا الصدد لم يتبين بعد ما إذا كان يمكن إيجاد الظروف الملائمة للتحرك إلى الأمام. وعلى الرغم من العقوبات، وضع رئيس وزراء السلطة الفلسطينية سلام فياض خطة مبتكرة لإنهاء الاحتلال والشروع في إنشاء دولة فلسطينية في غضون سنتين. هذه الخطة هي شكل من أشكال المقاومة للاحتلال تمت بصلة إلى حياة الشعب الفلسطيني لأنها تحدد أهدافا وأولويات وطنية في جميع المجالات، بما في ذلك توفير الخدمات الاجتماعية، وبناء المزيد من المدارس والمستشفيات. وفي هذا الصدد يقاوم الشعب الفلسطيني الاحتلال بطرق مختلفة كثيرة، بما في ذلك جعل أحيائهم نظيفة وتوفير الأمن لمدهم.

٥٣ - وسمحت خطة رئيس الوزراء فياض بتنفيذ حوالي ١٠٠٠ مشروع وسيتم تنفيذ المزيد منها في العام المقبل. وبالطبع سوف تقاومها السلطات الإسرائيلية بضراوة، ولكن الخطة ستنتجح. وتوضح الخطة أن الجهود الرامية إلى إنهاء الاحتلال ليست حكرا على الدول الكبرى، بما في ذلك اللجنة الرباعية والولايات المتحدة. والشعب الفلسطيني لا يقف مكتوف اليدين ينتظر من "اللاعبين الكبار" أن يفعلوا شيئا له. وباختصار، يلعب الشعب الفلسطيني الدور الرئيسي في التوصل إلى تسوية.

٥٤ - وأشار إلى أن خطة رئيس الوزراء تتضمن أبعادا دبلوماسية. وهذا أمر حاسم لأن أكثر من ١٠٠ دولة في أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية وآسيا ومناطق أخرى تعترف بدولة فلسطين. ولدى الفلسطينيين تمثيل قوي في تلك البلدان، وحين الوقت لهذه الحكومات لتعيد تأكيد اعترافها. وهذا من شأنه المساعدة على تمهيد الطريق في الوقت المناسب وبموافقة جميع

الأطراف المعنية لاعتماد مجلس الأمن قرارا يعترف بدولة فلسطين على أساس حدود عام ١٩٦٧. فإنهاء الاحتلال وإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة هو من اختصاص الجميع؛ وإنما مسؤولية جماعية والفلسطينيون يدعون الجميع ليكونوا جزءا من هذه العملية. ومن شأن هذا النهج الجماعي أن يخلق واقعا وتوافقا تحتاج إسرائيل إلى الامتثال له، وإذا لم تمثل له فستعين على المجتمع الدولي بشكل جماعي اللجوء إلى اتخاذ تدابير أخرى، بما في ذلك اللجوء إلى مجلس الأمن.

٥٥ - **غيفن ساك**، مدير المؤسسة التركية لبحوث السياسات الاقتصادية، تحدث عن تجربته الشخصية وآرائه عن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك خطة رئيس الوزراء فياض الجديدة لبناء المؤسسات. وقال إنه على مدى السنوات السبع الماضية شاهد تقدما على الأرض وشهد المقاطعة ضد منتجات المستوطنات تترسخ وتنتقل من مجرد رد فعل إلى سياسة عامة. وخطة رئيس الوزراء فياض تدعو إلى التفاؤل لأنها تهدف إلى تحقيق تقدم في مجالات مثل البنية التحتية والخدمات الاجتماعية. ومن شأنها أيضا رفع مستوى الثقة عند المستثمرين في تركيا وأماكن أخرى.

٥٦ - وقال إن منظمته تدعم مشاريع في مجالات مثل بناء القدرات، والاستثمار، ومشاريع ملموسة أخرى مثل المنطقة الصناعية في جنين، وهي مبادرة ترمي إلى تنمية القطاع الخاص وتهتم بتطوير الأراضي، وأسس تنمية المهارات والخدمات التنظيمية. وتهدف إلى خلق "جزر" في الضفة الغربية مترابطة غير معرضة لتهديدات أمنية ويمكن الوصول إليها دون عائق من المدن القريبة مثل حيفا والمطارات الإقليمية.

٥٧ - وأضاف أن منظمته تتبع بنشاط الشركات التركية وغيرها من الشركات التي ترى في الاستثمار في الأرض الفلسطينية مسؤولية اجتماعية تقع على عاتق الشركات للمشاركة في المشروع. وهذه المشاريع جيدة للجميع لأنها تخلق فرص عمل للفلسطينيين وتبدد بعض المخاوف الأمنية، وتزيد الوعي عند المستثمرين. وهي تعزز أيضا الحوار السياسي في جميع القطاعات. ويفترض الحل القائم على وجود دولتين توفر القدرة عند الشعب الفلسطيني على بناء مثل هذه الدولة، ولذلك يجب أن تبدأ الآن الجهود المبذولة لتعزيز قدرة المؤسسات. على كل حال، لدى الجانب الفلسطيني إرادة لتنفيذ العملية.

٥٨ - **توماس نوي**، المدير الميداني للمكتب الميداني لمركز كارتر في رام الله، قال إن الإحصاءات يمكن أن تكون في كثير من الأحيان مضللة في السياق الفلسطيني. فمثلا في حين أن مستويات المعيشة في الأرض الفلسطينية المحتلة قد لا تبدو نسبيا منخفضة بشكل هائل، لأنها صنفت في المرتبة ١١٠ من أصل ١٨٢ بلدا، إلا أن الصورة تصبح أكثر تشويشا

عندما يتم النظر في الاعتبارات الجغرافية، والقيود المكانية، والاتجاهات على مر الزمن. مثلاً هناك فرق هائل في مستويات المعيشة بين رام الله وغزة. وتبدو بعض الأرقام واضحة وإن لم تكن مشجعة. فمثلاً متوسط معدل الفقر في الأسر المعيشية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠٠٧ كان حوالي ٣٥ في المائة (٢٤ في المائة في الضفة الغربية و ٥٦ في المائة في قطاع غزة). وعلاوة على ذلك، ازداد سوء التغذية المزمن، مما يؤثر على نحو ١٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة (٨ في المائة في الضفة الغربية و ١٣ في المائة في قطاع غزة). وبالإضافة إلى ذلك، لتجزئة الضفة الغربية مضاعفات اقتصادية حادة لا سيما أن القدس الشرقية بعد أن كانت جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد المنطقة، أصبحت معزولة عنها تقريباً بشكل تام بسبب الجدار الفاصل.

٥٩ - أما بالنسبة لقطاع غزة، الذي يعتبر واحداً من أكثر المناطق السكانية في العالم كثافة والذي لم يعد تحت السيطرة الإسرائيلية أو السلطة الفلسطينية، فالجميع على دراية بالإحصاءات القائمة فيما يتعلق بالكهرباء والصرف الصحي والإسكان. غير أن ما هو معروف أقل هو الاتجاهات الاقتصادية - الاجتماعية الخطيرة التي لديها تأثير فوري أقل ولكن عكس اتجاهها يستغرق عقوداً. فمثلاً هناك انخفاض مطرد في نوعية المدارس والفرص التعليمية. كما أن هناك نقصاً حاداً في خيارات العمل وخصوصاً عند الشباب. وحتى السلوك المتعلق بالزواج قد تغير، فالشباب الذين لا تتوفر لديهم فرص عمل يتزوجون في وقت مبكر وينجبون أطفالاً ويعتمدون في تربيتهم على المساعدات الخارجية. وسكان غزة لا يتضورون جوعاً بفضل الجهات المانحة الأجنبية، ولكنهم مرغمون على الاعتماد على تلك الجهات المانحة اعتماداً غير معروف نهايته وغير مرغوب فيه.

٦٠ - وتابع الحديث عن تأثير الانقسامات بين الفصائل الفلسطينية، التي أدت إلى تفاقم الخلافات في المنطقة فأصبحت تشكل تهديداً خطيراً للسلام. من الواضح أن إنهاء الاحتلال وتحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية شرطان مسبقان ضروريان لإقامة دولة فلسطينية تكون هي بدورها السبيل الوحيد لضمان استعادة حقوق الإنسان، والأمن الشخصي، والانتعاش الاقتصادي، والتنمية المستدامة. وقال "إن واقع الاحتلال المستمر والتجزئة والاستقطاب السياسي خلق وضعاً يجعل الشعب الفلسطيني يواجه تهديدات داخلية وخارجية على حد سواء"، مؤكداً أن مركز كارتر يكمل عمل المنظمات المانحة من خلال تعزيز السلام الذي يركز على حقوق الإنسان وتسوية النزاعات.

الجلسة العامة الثالثة

كسر الجمود: تهيئة مناخ سياسي يساعد على المضي قدما في عملية السلام

٦١ - تناول المتحدثون في الجلسة العامة الثالثة المواضيع الفرعية التالية: "بناء توافق دولي للآراء من أجل إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧"؛ و "دور الأمم المتحدة"؛ و "دور الجهات الفاعلة من غير الدول".

٦٢ - شينمايا غاريخان، المبعوث الخاص السابق لرئيس وزراء الهند لغرب آسيا والشرق الأوسط والمنسق الخاص السابق للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، تحدث عن العلاقات التاريخية بين القادة الهنود والفلسطينيين. على سبيل المثال، في عام ١٩٣٢ طلب وفد يهودي من المهاتما غاندي أن يدعم قيام دولة يهودية في فلسطين، رد غاندي قائلا إن فلسطين هي للفلسطينيين مثلما إنكلترا هي للإنكليز وفرنسا هي للفرنسيين. وبالإضافة إلى ذلك، كتب ألبرت آينشتاين في عام ١٩٤٧ إلى رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو يطلب تأييده لقرار الأمم المتحدة بشأن تقسيم فلسطين ولكن نهرو رفض. وفي هذا السياق أكد السيد غاريخان أنه لو كان عند الأمم المتحدة حس سليم منذ سنوات ولم تقسم فلسطين لما كانت هناك حاجة إلى عقد هذا الاجتماع.

٦٣ - وشكك في دور اللجنة الرباعية السياسية في صياغة التسوية النهائية، معتبرا أن لا ولاية لها وأن الأمر يتطلب تدخلات من الأطراف الفاعلة والمنظمات الإقليمية. وفي الوقت نفسه ينبغي أن يكون للمجتمع الدولي رأي في بارامترات أي اتفاق، وأن يضغط من أجل تنفيذ مثل هذا الاتفاق. كما يجب أن يكون هناك حل عادل لقضايا اللاجئين. أما بالنسبة لوضع القدس فهناك صيغ مختلفة حول كيفية معالجة هذه القضية. ولكن مهما كانت مسألة القدس موضع نزاع - وأي قرار بشأنها سيكون مؤلما إلى حدا ما لكلا الجانبين - فلن تعجز عبقرية الإنسان عن التوصل إلى حل لها.

٦٤ - وقال إن عمليات السلام مثل أوصلو جاءت وذهبت، ولم تؤد خارطة الطريق إلى نتيجة، وبقي وعد أنابوليس حبرا على ورق. وأضاف أنه سوف يتخذ موقف "ننتظر ونترقب" بشأن المحادثات غير المباشرة التي بدأت حديثا. والشيء الوحيد الجديد في هذا الصدد هو الشروع مؤخرا في مقاطعة بضائع المستوطنات، وهو شكل من أشكال النشاط الذي توطد وأثبت فعاليته. وينبغي فتح أعين الجميع على أهمية المقاومة غير العنيفة. فاللاعنف أصبح على مر السنين يرتبط سلبا بحلول وسطى غير عادلة أو بالضعف، ولكنه في الواقع

أكثر صعوبة من العنف. فاللاعنف يتطلب الكثير من العزيمة وضبط النفس وقوة الإرادة. وفي هذا الصدد، حث المشاركين على النظر في أهمية هذه المبادرات، لا سيما أثرها الاقتصادي.

٦٥ - **نبيل فهمي**، العميد المؤسس لكلية الشؤون الدولية والسياسة العامة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، قال إنه على الرغم من شكوكه حول المحادثات غير المباشرة التي بدأت مؤخراً، وافق الفلسطينيون والإسرائيليون في الوقت الحاضر على المفاوضات غير المباشرة. ويجب أن نأمل في نجاحها وإن كان ذلك سيتطلب أكثر من التمني من جانب المجتمع الدولي. فيجب على أصحاب المصلحة على أقل تقدير اتخاذ خطوات لتأكيد وإعادة تأكيد الأساس الذي تقوم عليه المفاوضات. ومن شأن ذلك تسهيل هذه العملية والتأكيد على أن الأساس لتحقيق هذا السلام هو إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

٦٦ - وقال إن اللجنة الرباعية، والجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها يجب أن تؤكد على أهمية الترتيبات الأمنية بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي تحمي كلا الطرفين من الهجمات التي يشنها الطرف الآخر. كذلك يجب أن تكون مدينة القدس عاصمة لدولتين ويجب أن يوافق كلا الجانبين على ذلك. أما بالنسبة للمجتمع الدولي، فينبغي للطرفين أن يقدموا تقريراً بعد أربعة أشهر إما إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة أو الجمعية العامة عن حالة المحادثات غير المباشرة. وفي ذلك الوقت، ينبغي للهيئة المختصة في الأمم المتحدة تأكيد حدود عام ١٩٦٧.

٦٧ - وقال إنه إذا قرر الطرفان المضي قدماً في المفاوضات، فلعل الجمعية العامة، بوصفها الهيئة الأكثر تمثيلاً للأمم المتحدة، هي التي ينبغي أن تؤيد أي خطة لدفع المحادثات إلى الأمام. وإذا بدا أن المفاوضات المباشرة على وشك أن تبدأ، فربما تنظر الجمعية العامة أيضاً في تغيير المركز السياسي لتمثيل فلسطين في الأمم المتحدة لجعله أكثر انسجاماً مع تمثيل الدول الأخرى. ومن الحيوي أن تقوم حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية والمجتمع المدني بتعزيز مبادرة السلام العربية على نحو أفضل.

٦٨ - **منصور أكغون**، مدير مركز الاتجاهات السياسية العالمية في جامعة اسطنبول الثقافية، قال إن المجتمع المدني العالمي يعمل بنشاط مع الطرفين على أرض الواقع في الشرق الأوسط لإنهاء الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني الإنسانية. واقترح على جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المتواجدة في القاعة أن تبحث عن سبل أكثر ابتكاراً للتأثير على الحكومات - وخصوصاً الولايات المتحدة التي ذكرت مرات لا تُحصى خلال الاجتماع - من أجل التوسط لإجراء مناقشات بين الطرفين.

٦٩ - وبإمكان منظمات المجتمع المدني من بين أمور أخرى تحدي الحظر، ورفع مستوى الوعي العام، وتسهيل الوساطة، وبناء الثقة. ولكنها لا تستطيع أن تحل محل الدول فيما تقوم به من أعمال. والواقع أنها لا تستطيع إلا بمساعدة وتحفيز الدول والهيئات الحكومية الدولية مثل الأمم المتحدة وهي تضطلع بمبادرات سياسية أو إنسانية. وفي حين أنه لا يريد أن يخص بالذكر تقاعس أي بلد، قال إن الولايات المتحدة التي تستمر في استخدام حق النقض في مجلس الأمن لعرقلة التوصل إلى توافق دولي للآراء بشأن السيادة الفلسطينية، تتحمل مسؤولية خاصة.

٧٠ - وعلى هذا الأساس، قال إن المجتمع المدني مسؤول ضمناً، إلى حد كبير، عن إحجام وتقاعس وتحيز الولايات المتحدة. وقد حاول المجتمع المدني التوسط وتسهيل وتقديم المساعدات الإنسانية، ولكنه أخفق في إبراز المعاناة الإنسانية للشعب في غزة والضفة الغربية أمام الرأي العام الأمريكي. وجعل المجتمع المدني من هؤلاء الأشخاص مجرد إحصاءات. كما أن صاحب المصلحة الرئيسي، وهو العالم العربي، فشل في تحويل قوته الاقتصادية إلى "قوة ناعمة" لإحداث تغيير. وفي نهاية المطاف، يحتاج المجتمع المدني إلى قناة جديدة تشترك في العملية السياسية.

٧١ - نيلس بوتنش، مدير المركز النرويجي لحقوق الإنسان في جامعة أوسلو، وجه النظر إلى دور قيود وتحديات "الجهات الفاعلة الفلسطينية الرئيسية من غير الدول": منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية، وحماس. ومع حصول إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ على تسمية "الدولة"، كان موقفها في المفاوضات أقوى بكثير، ولم يتغير هذا التفاوت في العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية طيلة الـ ١٧ عاماً منذ اتفاقات أوسلو. وعلاوة على ذلك، لم يقترب الصراع بأي شكل من الأشكال من الحل السلمي، فالاحتلال لم ينته، وفشلت الحركة الوطنية الفلسطينية كقوة موحدة. وخضع الموقف الفلسطيني في القدس الشرقية لضغط هائل، وتم فرض حصار على قطاع غزة وقطعها تماماً عن الضفة الغربية.

٧٢ - وقال إن "الجهات الفاعلة الفلسطينية من غير الدول" تواجه نفس المعضلة الأساسية التي تواجهها مثل هذه الأطراف عند التعامل مع سلطات الدول: فليس هناك من استراتيجية ناجحة، وإذا دخلت هذه الجهات في مفاوضات سياسية، فإن نفوذها قليل أو معدوم عندما تتفاوض مع حكومات معترف بها. ومع ذلك، يبدو أن الدرس المستفاد يتمثل في أن الفلسطينيين لا يستطيعون تعبئة هذا النوع من القوة التي تعادل قوة إسرائيل الاقتصادية والسياسية والعسكرية إلا عندما يكونون موحدين نسبياً ويصرون على حقوقهم بوسائل مقبولة قانونياً وأخلاقياً.

٧٣ - وأضاف أن القوة الأخلاقية للقضية الفلسطينية كبيرة، على الرغم من أنها تبدو بعيدة المنال، وإن كان من الصعب أحيانا تحديد مكانها أو تحديد معالمها. مما يعني أن هناك مسؤولية ضخمة تقع على عاتق المؤمنين على هذا "المورد الثمين"، وهم منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وحماس. وإذا استطاعوا توحيد جهودهم، كما تريده منهم شعوبهم، ونجحوا في تعبئة طاقات الفلسطينيين الهائلة بطريقة مسؤولة، فإن التوصل إلى إقامة دولة فلسطينية ما زال ممكنا.

رابعاً - الجلسة الختامية (الاجتماع الدولي)

٧٤ - سيفير بورغ، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تلا الملاحظات الختامية لمنظمي الاجتماع (انظر المرفق الأول).

٧٥ - سيدات أونال، نائب المدير العام لشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا في وزارة الخارجية التركية، قال إن الاجتماع ساهم في زيادة الوعي العام بالحالة التي لا يمكن أن تستمر في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفي الجهود العامة المبذولة لوضع حد للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وخفض التوتر في كل أنحاء الشرق الأوسط.

٧٦ - وتركيا، من جانبها، تعتقد، في الوقت الذي تدخل فيه المنطقة في مرحلة حرجية أخرى، أنه يتعين على أصحاب المصلحة المحلية والدولية البحث عن ردود شاملة ومتعددة الأبعاد. ويجب أيضا أن يكون هناك التزام ثابت بسياسة المشاركة البناءة، لا بسياسة قائمة على الانعزالية. وكان الشروع في المحادثات غير المباشرة خطوة إيجابية، غير أنه ينبغي في الوقت نفسه استعادة ثقة كلا الطرفين للمضي قدما في إجراء مزيد من المحادثات. ولهذا الغاية، فإن التصميم المتواصل للمجتمع الدولي أمر أساسي، بحيث يمكن في النهاية أن تتحقق إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وتتوافر فيها مقومات البقاء.

٧٧ - رياض منصور، المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، قال إن تركيا قوة إقليمية مهمة جدا لديها علاقات واسعة مع الفلسطينيين والإسرائيليين والعالم العربي. ولديها أيضا علاقة قوية مع المجتمع الدولي الأوسع، بما في ذلك الولايات المتحدة. وقد اختارت اللجنة استضافة الاجتماع في تركيا على أمل أن البراغمية يمكن أن تساعد في التأثير على الوضع. ومن المهم أيضا أن نلاحظ أن تركيا عضو في مجلس الأمن في هذه اللحظة التاريخية التي لم يعد فيها الوضع في القدس محمولا، والتي تجري فيها المحادثات غير المباشرة بوساطة الولايات المتحدة. وفي تلك الهيئة، أثبتت تركيا تفانيها في السعي لإيجاد حلول مسؤولة حول مجموعة من القضايا الدولية.

٧٨ - وقال إن هناك احتمالا أن يذهب الوفد الفلسطيني إلى مجلس الأمن في الأشهر المقبلة، لتشجيعه على اتخاذ إجراء فيما يتعلق بالوضع في القدس وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية. ويُحتمل أيضا أن يذهب وفد فلسطيني إلى المجلس لاستصدار قرار يعترف بدولة فلسطينية ذات سيادة. وتستطيع تركيا المساعدة فيما يتعلق بعدد من القضايا التي يعتبرها الفلسطينيون حيوية مثل الضغط من أجل الحصول على مساعدات إنسانية لغزة، وتعزيز المصالحة الفلسطينية، والمساعدة على بناء تضامن إقليمي.

٧٩ - وأخيرا قال إنه مع اقتراب نهاية الفترة الزمنية ومدتها أربعة أشهر للمحادثات غير المباشرة، سيكون التضامن الوطني والإقليمي والدولي حاسما لضمان الاضطلاع بتلك المفاوضات على نحو جاد، والتزام إسرائيل بأي اتفاق يتم التوصل إليه. فقد سئم الفلسطينيون من "العمل كالمعتاد"، وأعرب عن أمله في أنه سيتم في الأشهر المقبلة تعبئة العزم الدولي من أجل إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة.

٨٠ - **زاهر تانين**، رئيس وفد اللجنة ونائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، قال إن بعض القضايا التي نوقشت أثناء الاجتماع كانت حساسة وسياسية وعاطفية للغاية. غير أنه لا يمكن إهمال أو استبعاد أي منها في المفاوضات حول الوضع الدائم، إذا أُريد تحقيق سلام دائم. وأضاف أن للمجتمع الدولي مسؤوليات قانونية وأخلاقية لاستعادة العدالة. وأكد من جديد أن السبب الجوهري للصراع هو احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية، وأعرب عن أسفه لأن الفلسطينيين عانوا لفترة طويلة جدا. وأثرت أيضا أعوام من الاحتلال على حياة الإسرائيليين. ويجب تصحيح هذا الوضع غير المقبول على وجه السرعة للسماح لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين بالعيش في سلام وأمن. وأعلن أيضا أن الاجتماع المقبل الذي تنظمه اللجنة سيكون اجتماع الأمم المتحدة الأفريقي بشأن قضية فلسطين، الذي سيعقد في الرباط بالمغرب، يومي ١ و ٢ تموز/يوليه ٢٠١١.

خامسا - ملاحظات افتتاحية (المنتدى العام)

٨١ - **منصور أكغون**، مدير مركز الاتجاهات السياسية العالمية في جامعة اسطنبول الثقافية، رحب بالمشاركين وأعرب عن امتنانه للأمم المتحدة وأمانة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تعاونهما. وأشار إلى أنه تم إنشاء المركز منذ عام ونصف العام تقريبا وأجرى دراسات بشأن منع التزايدات وحلها، بما في ذلك مواضيع مثل العلاقات بين تركيا وأرمينيا وقبرص.

٨٢ - **زاهر تانين**، رئيس وفد اللجنة ونائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، قال إن القدس، وهي موضوع المنتدى العام اليوم، تثير المشاعر العالمية بطريقة لا تثيرها أية مدينة أخرى. غير أن تلك المشاعر بدلا من أن تكون معقلا للتفاهم والانسجام بين الثقافات غيّرت طابع واحدة من المدن الكبرى في العالم من رمز للروحانية والتعايش إلى رمز للظلم والقهر. وقال إن المجتمع الدولي لم يعترف قط بضم إسرائيل للقدس الشرقية بعد احتلالها لها في حزيران/يونيه ١٩٦٧.

٨٣ - وقال إن القدس الشرقية موطن لثروة من المواقع الدينية والأثرية والثقافية. لكن السيطرة على العديد من هذه المواقع وقعت في أيدي جماعات المستوطنين المتطرفة. ونتيجة لذلك يجري محو الطابع المسيحي والإسلامي والفلسطيني للمدينة. وبالإضافة إلى ذلك، بسبب القيود التي تفرضها إسرائيل لا يستطيع المسلمون والمسيحيون والفلسطينيون الوصول إلى المساجد والكنائس التاريخية التي يرتبطون بها عاطفيا. وأضاف أن أي اتفاق لا يجعل القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية في المستقبل لن يؤدي إلى سلام إسرائيلي - فلسطيني مستدام. كما أن بناء الحكومة للمستوطنات، ونقل المستوطنين، وهدم المنازل، وطرده السكان الفلسطينيين، وغير ذلك من الإجراءات التي تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والطابع العمراني والديمقراطي للمدينة تشكل انتهاكات للقانون الدولي وينبغي وقفها وإلغاؤها.

٨٤ - والمنتدى العام الحالي جزء من برنامج اللجنة للتعاون مع المجتمع المدني. وفي هذا السياق، أثنى على ما بذلته منظمات المجتمع المدني من جهود لإعلاء شأن الشرعية الدولية فيما يتعلق بقضية فلسطين من خلال الدعوة وتعبئة الرأي العام. كما أثنى على مبادرتها الرامية إلى تخفيف محنة الشعب الفلسطيني.

٨٥ - **برهانيتين دوران**، أستاذ مشارك في جامعة شهير باسطنبول قال إنه يعتقد أن القدس ليست حيوية لحل القضية الإسرائيلية - الفلسطينية فحسب، بل لعلها أيضا مفتاح حل جميع المشاكل الرئيسية في الشرق الأوسط. فهدمت تركيا هذا وحاولت منذ مدة طويلة اتباع سياسات شاملة وواسعة تتضمن عناصر مثل الأمن للجميع، والحوار السياسي، والاستقلال الاقتصادي، والانسجام الثقافي، والاحترام المتبادل. وبما أن لقضية القدس العديد من الأبعاد التي تتجاوز المنطقة المحيطة بها، لا يمكن أن ينظر إليها على أنها مشكلة بين العرب والإسرائيليين. فالقدس، بصفتها سمة أساسية في الديانات التوحيدية الكبرى في العالم، هي مفتاح سلام عادل ودائم في العالم بأسره. وقال إن منظمات المجتمع المدني يجب أن تضغط على إسرائيل لتفي بالتزاماتها في هذا الشأن، ووضع حد لعمليات الطرد وهدم المنازل.

سادسا - حلقات نقاش (المنتدى العام)

٨٦ - فيليس بينيس، الزميلة في معهد الدراسات السياسية في واشنطن العاصمة، وسيلفيا تيرياكي، نائبة مدير مركز التيارات السياسية العالمية في جامعة اسطنبول الثقافية هما منسقتا المنتدى العام.

٨٧ - ركزت العروض الأولية حول موضوع: "الوضع في القدس". أما المواضيع الفرعية فهي: "معالجة هدم المنازل والطرود القسري والمستوطنات"؛ و "حقوق الإقامة وإلغاء الهويات"؛ و "المخاوف الأمنية، بما في ذلك ارتفاع معدلات الجريمة".

٨٨ - دافنا غولان - أغنون، الباحثة في مركز منيرفا لحقوق الإنسان بالجامعة العبرية، أبرزت طبيعة التقسيم الصارمة للقدس، وأشارت إلى أن الأطفال الفلسطينيين يدرسون في مدارس هي إلى حد كبير عبارة عن شقق مستأجرة، وأن مياه الأمطار غير موزعة بالتساوي. وقالت إن ابنها عندما كان طفلا اختلطت عليه الأمور بسبب الاختلافات الصارخة بين القدس الشرقية والغربية. فعلى سبيل المثال تساءل لماذا ليست هناك أرصفة في القدس الشرقية. وقالت إن القدس مثال على ما ينبغي أن يحدث في السياق الإسرائيلي - الفلسطيني الأوسع، وعلى وجه التحديد بدأ الناس يقولون كفى يعني كفى. وتجري الآن مظاهرات بصورة منتظمة. وتم إلقاء القبض على ابنها البالغ من العمر عشرين عاما خلال مظاهرة ضد الشرطة الإسرائيلية في القدس منذ أسبوعين. ونجحت الشرطة في كسر يده ولكنها لم تنجح في كسر روحه. وشددت على أن الأمور أصبحت لا تحتل لدرجة أن "تسمية وفضح" إسرائيل لم يعد كافيا. وقد حان الوقت لكي يبدأ الجميع في تطوير رؤيا لتقاسم القدس. فيتعين على الجميع البدء بدراسة الماضي لرسم مستقبل مشترك.

٨٩ - موسى قوس، الباحث في مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، قال إن سياسة إسرائيل في القدس منذ أن بدأ احتلالها للمدينة تهدف إلى أن يكون في المدينة أكبر عدد ممكن من اليهود وأقل عدد ممكن من الفلسطينيين. وقامت إسرائيل بضم الشعب والأرض؛ وتم إصدار بطاقات إقامة دائمة للمواطنين الفلسطينيين ولكن بشروط صارمة. وبحلول عام ١٩٩٥، وضعت إسرائيل ما يسمى بـ "سياسة مركز حياة الشخص" والتي بموجبها يجب على الفلسطينيين الذين يسافرون من المدينة وإليها أن يثبتوا أن القدس هي مركز حياتهم من خلال إحضار فواتيرهم وإشعارات عملهم من بين مستندات أخرى. وعلى صعيد شخصي، قال إنه هو وزوجته الفلسطينية من الضفة الغربية، تزوجا منذ ١٢ سنة، ولكنها لم تحصل على أوراق إقامتها في القدس إلا منذ عام واحد فقط. وطغى

على أول ١١ عاما طابع الكفاح من أجل الحصول على حقها في الإقامة. وبلغت تصرفات الشرطة الإسرائيلية مستويات الفصل العنصري القائم على الظلم والقمع، وحن الوقت منذ مدة طويلة لكي يضغط المجتمع الدولي من أجل اتخاذ إجراءات في هذا الصدد.

٩٠ - ركزت الجولة المقبلة من العروض على الموضوع التالي: ”الثُّهُج المتبعة لتشجيع التوصل إلى حل عادل ودائم لمسألة القدس“. أما المواضيع الفرعية فهي: ”قضية القدس في القانون الدولي“؛ و ”القدس الشرقية بوصفها مركزا اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا للدولة الفلسطينية في المستقبل“؛ و ”الحاجة إلى إنشاء مؤسسات فلسطينية في القدس الشرقية“.

٩١ - **فيليس بينيس**، شددت على أن حقوق الفلسطينيين لا تختلف عن حقوق أي شخص آخر في العالم. لذلك ينبغي أن يكون عمل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني يعتمد على الحقوق. وتمثل مهمة المجتمع المدني أيضا في ضمان أن الحكومات لا تدعم السياسات التي تلغي حقوق الفلسطينيين وغيرهم. ويمكن أن يشارك المجتمع المدني أيضا في تكوين تحالفات من الممانعين، فأشارت إلى أن مجلس الأمن وقف في عام ٢٠٠٣ ضد أقوى أعضائه للحيلولة دون تورط الأمم المتحدة في حرب العراق. وقالت إنه يجب على المجتمع المدني أيضا أن يدافع عن القانون الدولي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو مجرد حبر على ورق بدون إرادة المواطنين العاديين لتحقيق مبادئه الحيوية. وقالت إن الحكومات لا تقوم عموما بعمل المطلوب منها إلى أن يطالبها مواطنوها بذلك، فأشارت إلى الاستجابات لاستراتيجيات المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات. والجانب الإيجابي في هذا الصدد هو أنه داخل الولايات المتحدة التي تتحمل حكومتها مسؤولية كبيرة في تأجيج الوضع الحالي في الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى نطاق أوسع في الشرق الأوسط، بدأ الخطاب السياسي بشأن تلك القضايا يتغير بين الأمريكيين العاديين. وفي حين أن تغيير الخطاب غير كافٍ إلا أنه بالتأكيد بداية. وإن استراتيجية قائمة على المناصرة والدفاع عن الحقوق والتعليم هي التي ستغير القوانين وتحمي حقوق الناس في القدس.

٩٢ - **نظمي جوبيه**، مدير مشارك لرواق: مركز حفظ فن العمارة، قال إن سياسة إسرائيل في القدس تستند إلى ثلاثة عناصر رئيسية هي: الديموغرافيا والأرض وإضفاء الطابع الإسرائيلي على الخصائص المادية للمدينة. ومزق ”جدار الفصل العنصري“ المجتمعات المحلية والأسر، وفكك الهيكل الاجتماعي للقدس الشرقية، والقدرة السياسية للشعب على مقاومة الاحتلال. ومن الأمور المحزنة والمقلقة للغاية أن معظم الناس الذين يعيشون في القدس الشرقية أصبحوا الآن يعانون من الفقر. وكانت القدس قبل عام ١٩٩٣ المركز الاجتماعي والثقافي والتعليمي للحياة الفلسطينية. ومنذ ذلك الحين، تم بشكل منهجي إغلاق وتدمير

جميع المؤسسات التي تهتم بهذه المجالات. وإذ أشار إلى أن المجتمع المدني يواصل عمله، أكد مع ذلك على أنه لا يمكن حل قضية القدس إلى أن يتم إعادة بناء المؤسسات في المدينة، وخصوصاً مركزها الثقافي، وإعادة تشغيلها مرة أخرى. وينبغي أن تكون هناك أيضاً آلية أو منظمة عربية مقرها داخل القدس لبدء عملية إعادة بناء قدرات المؤسسات الثقافية.

٩٣ - الجولة الأخيرة من العروض تناولت موضوع: ”دور الجهات الفاعلة من غير الدول (المجتمع المدني) في تعزيز السلام في القدس“. أما الموضوعان الفرعيان فهما: ”المغزى الروحي للقدس: حوار الأديان“؛ و ”الدبلوماسية من الناس وإلى الناس“.

٩٤ - رمزي زفانيري، المدير التنفيذي لمجلس الشرق الأدنى للكنائس، قال إن المنظّرين الدينيين وغيرهم من الخبراء اتفقوا على أن القدس مدينة مقدسة في أرض مقدسة للبشرية جمعاء، ووفقاً للكتاب المقدس ”الوعد بالأرض هو مقدمة إلى الخلاص الشامل“. وحالياً بدلاً من التشجيع على الوحدة بين جميع الأديان في ظل الله، تحولت القدس إلى حجرة قد تُشعل الانتفاضة الثالثة. ويجب إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي يتسم بسياسات قمعية، مثل الوجود العسكري الكثيف في الكنائس والمواقع المقدسة، من أجل إيجاد حل لقضية الشرق الأوسط عموماً. وعلى الرغم من هذا الوضع، تمضي الكنائس والمنظمات الدينية في جميع الأديان قُدماً في جهودها الرامية إلى إنهاء الاحتلال. والحوار بين الثقافات والأديان جارٍ في محاولة لاختراق الجدران والحواجز التي أقامها الاحتلال. وفي الوقت نفسه، يمكن أخذ مثل هذا الحوار رهينة للصراع السياسي. غير أن الجماعات الدينية ستمضي قُدماً لأنها مفعمة بالأمل وبقوة الله.

٩٥ - فدوى خضر، المدير العام لجمعية عباد الشمس لحماية البيئة والإنسان، قالت إنها شعرت بالألم لكونها أمّاً في القدس. فقد تم اعتقال أبنائها المسيحيين وهم في سن المراهقة لمدة شهرين بعد القبض عليهم مع مجموعة أخرى من الشبان الذين تجمعوا لحماية المسجد الأقصى في عام ٢٠٠٠. وقالت إن ٦٠ سنة من العدوان وأكثر من ٤٠ سنة من الاحتلال كافية. ولكن المضايقات اليومية مستمرة في القدس حيث لا يستطيع الناس الوصول إلى إمدادات المياه الخاصة بهم ويضطرون إلى العمل في السوق السوداء، ويعجزون عن إيجاد سبل العيش في المكان الذي يعيشون فيه. والفلسطينيون الذين يعيشون في القدس مرغمون على دفع ١٢ نوعاً مختلفاً من الضرائب دون الحصول على أية خدمات في المقابل. فالمجتمع المدني يقوم بدور ”الحكومة“ داخل القدس. وتعمل هذه المنظمات جنباً إلى جنب مع منظمة التحرير الفلسطينية للتأكد من أن الشعب الفلسطيني يستطيع العيش بكرامة.

سابعاً - ملاحظات ختامية (المنتدى العام)

٩٦ - زاهر تانين، رئيس وفد اللجنة ونائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، قال إن الشعب الفلسطيني عانى كثيراً وطويلاً. ويجب على جميع الجهات الفاعلة مهما كانت صفتها، بما في ذلك الحكومات والأمم المتحدة والمجتمع المدني، أن يؤدي كل منها دوره في تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني. وسوف تأخذ اللجنة الرسائل التي تلقتها في المنتدى العام إلى نيويورك وإطلاع أعضاء اللجنة هناك عليها، ومن خلالهم إطلاع الأمم المتحدة عليها. ومن المهم أيضاً البقاء على اتصال والعمل معاً نحو هدف مشترك: ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وحقه في تقرير المصير، وحق اللاجئين في العودة، وإقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

المرفق الأول

ملاحظات ختامية قدمها المنظمون (الاجتماع الدولي)

١ - اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم عملية السلام الإسرائيلي - الفلسطيني عقدته في اسطنبول في ٢٥ و ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٠ اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وشارك في الاجتماع خبراء إسرائيليون وفلسطينيون مشهورون دولياً، وممثلون ومراقبون عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبرلمانيون وممثلون عن منظومة الأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية أخرى، وممثلون عن المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية ووسائل الإعلام.

٢ - والهدف من الاجتماع هو توفير منتدى لتبادل الآراء حول الوضع الحالي لعملية السلام، ول مناقشة أفكار ومقترحات وخيارات بشأن كيفية المضي قدماً في جدول أعمال بناء الدولة الفلسطينية. وناقش الاجتماع من بين أمور أخرى الدروس المستفادة من المفاوضات السابقة وحالات الصراع الأخرى ودور الوساطة التي يقوم بها طرف ثالث؛ والقدس بوصفها مفتاح السلام الإسرائيلي - الفلسطيني؛ وبرنامج السلطة الفلسطينية لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية؛ وبناء توافق دولي للآراء من أجل إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

٣ - وأبدى المنظمون والمشاركون تقديرهم للكلمة الافتتاحية التي ألقاها وزير خارجية تركيا، سعادة السيد أحمد داوود أوغلو، وانضموا إلى دعوته لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. ورحبوا برسالة بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة وتعهده العمل مع الطرفين من أجل بناء ثقة متبادلة وخلق المزيد من الظروف الإيجابية على أرض الواقع. وشاطر المنظمون التقييم الذي قدمه في العرض الرئيسي منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، روبرت سيري، حيث قال إنه لا يوجد بديل عن الحل القائم على وجود دولتين. فبالنسبة للفلسطينيين هذه هي الطريقة السياسية الوحيدة للتقدم إلى الأمام نحو تحقيق تقرير مصير حقيقي وحرية حقيقية، والإطار الوحيد الذي يمكن أن يحقق وحدة الضفة الغربية وقطاع غزة، وحل قضية اللاجئين، ووضع حد للقيود اليومية التي يفرضها الاحتلال. وهذا الحل يسمح أيضاً لإسرائيل بالحفاظ على طابعها الديمقراطي وهويتها وفي نفس الوقت كسب الأمن والشرعية.

٤ - واستعرض المشاركون أثناء الاجتماع الجهود الدولية الرامية إلى استئناف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية. وأحاط المنظمون علماً بأن المشاركين رحبوا بحذر باستئناف المفاوضات بين الطرفين من خلال "المحادثات غير المباشرة" بوساطة الولايات المتحدة.

وشددوا أيضا على الحاجة الملحة إلى تحقيق تقدم ملموس في تحسين الوضع على الأرض من أجل خلق مناخ موات للتفاوض حول جميع قضايا الوضع الدائم بهدف إنهاء الاحتلال وإقامة دولتين إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وفي رأيهم يجب أن يفني الطرفان بالتزامتهما وتعهدتهما وفقا للقانون الدولي وخارطة الطريق، والامتناع عن أي أعمال استفزازية يمكن أن تقوض الفرصة الحالية. وتم التشديد على أن استمرار مشاركة المجتمع الدولي أمر حاسم لتحريك المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية قدما في جميع القضايا الجوهرية. وتظل مبادرة السلام العربية عنصرا هاما لدفع السلام في المنطقة إلى الأمام وينبغي استغلالها.

٥ - وأحاط المنظمون علما بارتياح بتبادل وجهات النظر حول الدروس المستفادة من الجهود السابقة المبذولة للتوصل إلى حل. وتم التشديد على أنه لا يمكن فرض السلام، وأنه يجب أن يتحلى الطرفان بالإرادة السياسية للتوصل إلى اتفاق. فالوساطة لن تنجح إذا أعطيت الأولوية إلى احتياجات أحد الجانبين. فضمان أمن إسرائيل وتحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني احتياجات ملحة بنفس القدر. وفي حين أن التركيز الفوري ينبغي أن ينصب على العملية الإسرائيلية - الفلسطينية، إلا أنه من الضروري أن يتم تناول البعد الإقليمي للصراع في المرحلة المناسبة. ومن المهم تحديد مبادئ يتم الاسترشاد بها في المفاوضات تعتمد على القانون، وقرارات الأمم المتحدة، والاتفاقات الموقع عليها. وإن الاتفاقات الإطارية الفضفاضة والغامضة لن تؤدي إلى نتيجة. فيجب أن تكون الاتفاقات دقيقة وينبغي أن تتضمن آلية تنفيذ ورصد.

٦ - وشاطر المنظمون الشعور بالقلق الشديد الذي أعرب عنه المشاركون بشأن الإجراءات الإسرائيلية على الأرض التي حالت دون البدء مبكرا في المحادثات، مما عرّض استمرارها للخطر. وأصيبوا بالهلع بسبب السياسة الإسرائيلية الجارية في القدس الشرقية التي تهدف إلى تغيير الوضع القانوني للمدينة وطابعها المادي والديمقراطي والثقافي. وأدانوا التوسع غير المشروع وتعزيز المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية والتدابير غير القانونية والاستفزازية ضد السكان الفلسطينيين، بما في ذلك هدم المنازل، والطرد، ومصادرة الأراضي، وإلغاء حقوق الإقامة. وأكد المنظمون أن هذه الأعمال تشكل انتهاكا واضحا للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع.

٧ - وتم الاعتراف بأن القدس مدينة مقدسة بالنسبة للمسيحيين واليهود والمسلمين في جميع أنحاء العالم، وتمثل تراثا مشتركا للبشرية جمعاء، وبالتالي فإن الإجراءات الإسرائيلية المتخذة في الأماكن المقدسة في المدينة أمر غير مقبول على الإطلاق. وأكد المنظمون أن اتفاقا

حول طريقة التفاوض بشأن وضع مدينة القدس ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الاهتمامات السياسية والدينية لجميع سكانها. ومثل هذا الاتفاق يجب أن يتضمن أحكاماً مضمونة دولياً وتكفل حرية الديانة والمعتقد لسكانها، ووصول الشعب الفلسطيني وشعوب من جميع الأديان والجنسيات إلى الأماكن المقدسة بصورة دائمة وبحرية وبدون عوائق. وأكد المنظمون أيضاً أن أي اتفاق لا يشمل القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطينية في المستقبل لن يؤدي إلى استدامة السلام الإسرائيلي - الفلسطيني.

٨ - وشاطر المنظمون الشعور بالقلق الشديد الذي عبّر عنه العديد من المشاركين حول النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية في بقية الضفة الغربية، انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، فضلاً عن التزامات إسرائيل بخارطة الطريق. وذكر المنظمون أن مجلس الأمن قد قرر في القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) أن سياسة إسرائيل وممارساتها في توطين جزء من سكانها والمهاجرين الجدد في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، يشكل انتهاكاً صارخاً لاتفاقية جنيف الرابعة. وأحاطوا علماً بتعليق بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية لمدة ١٠ أشهر، ودعوا الحكومة الإسرائيلية إلى تمديد التعليق إلى أجل غير مسمى، وجعله يشمل القدس الشرقية المحتلة من أجل السماح بمواصلة مفاوضات جادة حول قضايا الوضع الدائم.

٩ - وتم الإعراب عن الجذع من الأمر العسكري الإسرائيلي الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في نيسان/أبريل ٢٠١٠، ومفاده أنه يمكن اعتبار أي فلسطيني مقيم في الضفة الغربية بأنه "متسلل" وترحيله بناءً على أوامر من القيادة العسكرية الإسرائيلية. وسبق ترحيل عدة فلسطينيين من الضفة الغربية على أساس هذه الأوامر. ويؤكد المنظمون أن هذا يشكل انتهاكاً خطيراً للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأشاروا إلى أن إسرائيل طرف من الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية وأن لديها التزامات قانونية بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال في الضفة الغربية.

١٠ - واستنكر المتحدثون عدم وجود أي تحسن ملموس في الحالة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة. وبسبب اعتراض إسرائيل المتعمد للمواد اللازمة لجهود إعادة الإعمار، لا تزال دون إصلاح ثلاثة أرباع الأضرار التي لحقت بالمباني والبنية التحتية خلال الهجوم العسكري على غزة. كما أن شبكات الماء والصرف الصحي في حالة انهيار. ولأن الاقتصاد في غزة لا يزال مشلولاً بسبب الحصار وانقطاع الروابط التجارية، أصبح النشاط الاقتصادي غير الشرعي مثل التهريب سائداً. ودعا المتكلمون إلى الرفع الفوري للحصار المفروض على قطاع غزة.

١١ - وأكد المنظمون أنه يجب على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة التي تلزم إسرائيل بوصفها أحد الأطراف السامية المتعاقدة بحماية السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لاحتلالها، والعمل ضمن نطاق القانون الدولي. وأضاف قائلاً إن انطباق الاتفاقية على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية قد أكدته مراراً وتكراراً مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ومحكمة العدل الدولية. ويشجب المنظمون العقاب الجماعي ضد الشعب في قطاع غزة ويدعون إلى فتح جميع المعابر وفقاً لاتفاق التنقل والعبور المبرم في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

١٢ - وشدد المنظمون على أهمية خطة بناء الدولة ومدتها عامان التي طرحها رئيس وزراء السلطة الفلسطينية سلام فياض في آب/أغسطس ٢٠٠٩ بعنوان "فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة"، وتهدف الخطة إلى تطوير المؤسسات وتعزيز أسس الدولة الفلسطينية المستقبلية. وتم إبلاغ الاجتماع عن مبادرة دبلوماسية حديثة العهد شرعت فيها السلطة الفلسطينية بهدف الحصول على الدعم الدولي لإقامة دولة فلسطينية في نهاية التنفيذ المقرر لخطة فياض في آب/أغسطس ٢٠١١. والجدير بالذكر أن ما يقرب من ١٠٠ بلد اعترف بالفعل بفلسطين كدولة، وكان اعتراف غالبية هذه البلدان في أعقاب إعلان المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ إقامة دولة فلسطينية. وأعرب المنظمون عن دعمهم الكامل لمبادرة السلطة الفلسطينية الدبلوماسية واعتبروا أن المجتمع الدولي بأسره ينبغي أن يكون مستعداً للاعتراف بدولة فلسطين على أساس حدود ١٩٦٧، بما في ذلك من خلال قرار مجلس الأمن، بمجرد أن تعلن السلطة الفلسطينية في الوقت المناسب إقامة الدولة.

١٣ - وأكد المنظمون من جديد أنه ليس هناك من بديل عن الحل القائم على وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن على أساس القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع. وأكد المشاركون أن هناك شرطاً حاسماً لا غنى عنه لتحقيق تسوية دائمة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ويتمثل في وضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. كما حثوا القيادة الفلسطينية، وقادة جميع الفصائل وجميع الفلسطينيين على السعي والعمل من أجل المصالحة الوطنية، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتحقيق حل دائم لقضية فلسطين وإقامة دولة فلسطينية تتوافر فيها مقومات البقاء، ومتواصلة جغرافياً، وذات سيادة، وديمقراطية.

١٤ - ويرغب المنظمون في أن يثنوا على عمل منظمات المجتمع المدني التي تهدف إلى دعم الإسرائيليين والفلسطينيين في سعيهم للتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية للتراع. وأقروا وأعربوا عن تقديرهم للعمل المتفاني والشجاع الذي تقوم به المنظمات التركية دعماً للشعب الفلسطيني من خلال تنفيذ مشاريع محددة في الضفة الغربية أو من خلال كسر الحصار المفروض على غزة بتقديم المساعدات الإنسانية لمن هم بحاجة ماسة إليها.

١٥ - وأثنى كثير من المتكلمين على لجنة تنظيم المناسبات الدولية، مثل هذه المناسبة في اسطنبول، التي ساهمت في زيادة الوعي الدولي بمختلف جوانب قضية فلسطين، وساهمت في تعبئة الحكومات والرأي العام العالمي لدعم حل شامل وعادل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

١٦ - وأعرب المنظمون، نيابة عن المشاركين، عن تقديرهم للدور الهام الذي تضطلع به تركيا، وهي عضو مؤسس للجنة، بحثاً عن تسوية سلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، ودفاعاً عن حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف. وأشاروا إلى أن مساهمة كل من تركيا وجهات أخرى في المنطقة وخارجها أمر حاسم لتحقيق سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ولتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط. كما أعربوا عن تقديرهم العميق لحكومة تركيا ووزارة الشؤون الخارجية فيها لاستضافة الاجتماع ولتقديم المساعدة والدعم إلى اللجنة والأمانة العامة للأمم المتحدة في الأعمال التحضيرية، ولحسن الضيافة السخية لهم.

المرفق الثاني

قائمة المشاركين (الاجتماع الدولي)

المتكلمون

السيد منصور أكغون	مدير مركز الاتجاهات السياسية العالمية جامعة اسطنبول الثقافية اسطنبول
السيد بسام الصالحي	الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني عضو المجلس التشريعي الفلسطيني القدس
السيد نيلز بوتنشن	مدير المركز النرويجي لحقوق الإنسان أستاذ بجامعة أوسلو أوسلو
السيدة ميشيل دن	زميلة أقدم في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي محررة نشرة الإصلاح العربي واشنطن العاصمة
سعادة السيد نبيل فهمي	العميد المؤسس لكلية الشؤون الدولية سفير وعميد كلية الشؤون الدولية والسياسة العامة، الجامعة الأمريكية بالقاهرة القاهرة
السيد شينمايا غاريخان	المبعوث الخاص السابق لرئيس وزراء الهند لغرب آسيا والشرق الأوسط منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط سابقا نيودلهي
سعادة السيد نمر حماد	المستشار السياسي الخاص لرئيس السلطة الفلسطينية رام الله
السيد جاد إسحق	المدير العام لمعهد البحوث التطبيقية - القدس القدس

سعادة السيد رياض منصور	المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة نيويورك
السيد ريتشارد ميرفي	باحث مساعد معهد الشرق الأوسط نيويورك
السيد توماس نوي	المدير الميداني المكتب الميداني لمركز كارتر رام الله
السيد غيفن ساك	مدير المؤسسة التركية لبحوث السياسات الاقتصادية أنقرة
السيد دانيال سايدمان	مستشار قانوني عير عميم القدس
البارونة جنيفر تونغ	عضو مجلس اللوردات لندن

المنسقون والمتكلمون - منتدى الأمم المتحدة العام لدعم الشعب الفلسطيني

السيدة فيليس بنيس (المنسقة/المتكلمة)	زميلة في معهد الدراسات السياسية رئيس مشارك لشبكة التنسيق الدولية بشأن فلسطين
السيدة دافنا غولان - أغنون	باحثة في مركز منيرفا لحقوق الإنسان الجامعة العبرية القدس
السيد نظمي جوبه	مدير مشارك لرواق: مركز حفظ الفن المعماري رام الله
السيدة فدوى خضر	مدير عام رابطة عبّاد الشمس لحماية الإنسان والبيئة القدس
الدكتورة سيلفيا ترياكوي (منسقة)	نائبة مدير مركز الاتجاهات السياسية العالمية جامعة اسطنبول الثقافية اسطنبول

السيد موسى قوس باحث في مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاجتماعية
القدس
السيد رمزي زنايري المدير التنفيذي لمجلس كنائس الشرق الأدنى
القدس

وفد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف

سعادة السيد زاهر تانين الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة
رئيس وفد اللجنة
نائب رئيس اللجنة
سعادة السيد بيدرو نونيز موسكيرا الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة
نائب رئيس اللجنة
سعادة السيد سيفير بورغ الممثل الدائم لمالطة لدى الأمم المتحدة
مقرر اللجنة
سعادة السيدة ماريا روبياليس دي شاموراو الممثلة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة
سعادة السيد إرتوغرول أباكان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة
سعادة السيد رياض منصور المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

الممثل عن الأمين العام

السيد روبرت سيرى منسق الأمم المتحدة الخاص للشرق الأوسط وعملية السلام،
والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة لدى منظمة التحرير
الفلسطينية والسلطة الفلسطينية

الحكومات

الاتحاد الروسي أليكسي أيركوف
القنصل العام في اسطنبول
الإمارات العربية المتحدة سعادة الدكتور طارق الهيدان، مساعد وزير الخارجية
للشؤون السياسية؛ رئيس الوفد
سعادة السيد محمد السويدي، السفير لدى تركيا

السيد محمد الشامسي، سكرتير ثان

السيد سالم الساعدي، دبلوماسي	
سعادة الدكتور إبراهيم يوسف العبد الله	البحرين
السفير لدى تركيا	
السيدة نيدزارا إيركان، القنصل	البوسنة والهرسك
القنصلية العامة في اسطنبول	
سعادة السيد أحمد داوود أوغلو، وزير الخارجية	تركيا
السيد ساكير أوزكان تورونلار، القنصل العام في القدس	
السيد جهاد إرغيناوي، المستشار الخاص في وزارة الخارجية	
السيد علي ساريكاريا، المستشار في وزارة الخارجية	
السيد علي رضا غوني، نائب رئيس إدارة الشرق الأوسط في	
وزارة الخارجية	
السيد وهبة ديتشيرلير، المنسق الخاص للتنمية الاجتماعية -	
الاقتصادية الفلسطينية في وزارة الخارجية	
السيدة بتول ميرفي غوروكو، موظفة من موظفي الخدمة المدنية	
في إدارة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية	
السيد ياسمين أوزتورك، ملحق إداري	
السيد بورك أوزوغيرغن، الناطق الرسمي	
سعادة السيد الحاج القليعي	تونس
السفير لدى تركيا	
سعادة السيد ملود حماتي، السفير لدى تركيا	الجزائر
السيد رشيد ناده، القنصل العام في اسطنبول	
السيد عباس بن فاطمة، نائب القنصل العام في اسطنبول	
السيدة لوسي بوردوفا، موظفة بالقنصلية	الجمهورية التشيكية
السيدة إيفانا كوتشيروفا، متدربة	
القنصلية العامة في اسطنبول	
السيدة ستيفانا غريفو، القنصل العام	رومانيا
السيد سورين غراما	
القنصلية العامة في اسطنبول	

السودان	سعادة السيد عبد البشير حسن البشير القنصل العام - السفير القنصلية العامة في اسطنبول
صربيا	السيد فاسيلي بتروفيتش، القنصل القنصلية العامة في اسطنبول
الصين	السيد هوا يو، سكرتير أول السفارة في أنقرة
العراق	سعادة السيد أحمد كمال حسن الكمالي القنصل العام في اسطنبول السيدة سونغول زايغال، سكرتير ثان الآنسة ندى مجوال، سكرتير ثالث القنصلية العامة في اسطنبول
عمان	صاحب السمو قيس سالم آل سعيد سفير سلطنة عمان لدى تركيا السيد حسين غولاكان، مدير العلاقات العامة السيد حسن علي بايراكتار، مساعد السفارة في أنقرة
فرنسا	السيد توما غبير، سكرتير أول السفارة في أنقرة
الفلبين	سعادة السيد بيدرو أ. شان - السفير لدى تركيا السيد رالف فينسينت س. أباركيز، موظف في الخارجية وزارة الشؤون الخارجية في مانيلا
قبرص	السيد أندريس كيتيس، مستشار (خبير في الشرق الأوسط) البعثة الدائمة لدى الاتحاد الأوروبي
قطر	السيد محمد المعاضيد، القنصل العام السيد خالد الطي، مترجم القنصلية العامة في اسطنبول
الكويت	سعادة الشيخ فهد سالم الصباح، القنصل العام السيد خالد المطيري، نائب القنصل السيد طارق حافظ، مترجم القنصلية العامة باسطنبول

السيد وليد حيدر، القنصل في اسطنبول	لبنان
السيد سيمون بوليتشينو، القنصل العام/المستشار	مالطة
القنصلية العامة في اسطنبول	
السيد بادلي هشام آدم، وزير - مستشار	ماليزيا
السفارة في تركيا	
السيد محمد إباري	المغرب
عضو في ديوان وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	
سعادة السيد جيم غارسيا أمارال، السفير/رئيس الوفد	المكسيك
السفارة في أنقرة	
السيد عبد الوهاب الشيخ، القنصل العام	المملكة العربية السعودية
السيد عبد المنعم المغربي، نائب القنصل العام	
السيد سقراط فوزي، موظف في القنصلية	
القنصلية الملكية العامة في اسطنبول	
السيد كريسيان ولسون، سكرتير ثان للشؤون السياسية -	المملكة المتحدة
السفارة في أنقرة	
السيد بول جينيفين، القنصل العام	التمسا
السيد غيرهارد غوتي، القنصل	
القنصلية العامة في اسطنبول	
السيد توم كيندي، سكرتير ثان	نيوزلندا
السفارة في أنقرة	
السيد فانلاهورا	الهند
القنصل العام في اسطنبول	
سعادة الدكتور أندراس غينغي	هنغاريا
القنصل العام في اسطنبول	
ماتيكس أ. كيم فان دير بلاس، نائب رئيس البعثة	هولندا
السفارة في أنقرة	
السيد أونون د. كيرفيس، القنصل العام في اسطنبول	
السيد مايكل آن	الولايات المتحدة
موظف الشؤون السياسية، السفارة في أنقرة	

اليابان	السيد دايسوكي أوكادا، سكرتير ثان السفارة في أنقرة
اليمن	السيد مهدي صالح ناصر العديني، المستشار القنصلية العامة في اسطنبول
اليونان	السيد نيكولاغوس سيغالاس، سكرتير أول القنصلية العامة في اسطنبول

الدول غير الأعضاء التي تلقت دعوة عامة للمشاركة كمراقب في الدورات وفي أعمال الجمعية العامة والتي تحتفظ بمكاتب دائمة في المقر

الكرسي الرسولي	سعادة رئيس الأساقفة أنطونيو لوتشييلو القاصد الرسولي لدى تركيا
----------------	--

الكيانات التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة كمراقب في الدورات وفي أعمال الجمعية العامة والتي تحتفظ بمكاتب دائمة في المقر

فلسطين	سعادة السيد نمر حماد، المستشار السياسي الخاص لرئيس السلطة الفلسطينية؛ ورئيس الوفد السيد مفيد شامي، مساعد في وزارة الخارجية؛ رئيس قطاع العلاقات المتعددة الأطراف في وزارة الخارجية سعادة السيد نبيل معروف، السفير لدى تركيا السيد عبد الكريم الخطيب، القنصل العام في اسطنبول السيد عبد الله أبو شاوش، رئيس إدارة شؤون الأمم المتحدة في وزارة الخارجية السيدة كاريل لين منصور
--------	---

المنظمات الحكومية الدولية

جامعة الدول العربية السيد سهير بسيسو
مدير إدارة الأرض المحتلة العربية
السيد صلاح الدين الشميري
ملحق في إدارة الأرض المحتلة العربية
حركة بلدان عدم الانحياز سعادة السيد هشام الزميتي
نائب وزير خارجية مصر، وممثل لسعادة السيد حسني مبارك، رئيس
مصر والرئيس الحالي لحركة بلدان عدم الانحياز
منظمة المؤتمر الإسلامي سعادة السيد سمير بكر دياب
مساعد الأمين العام لفلسطين

أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وهيئاتها

مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون السيد كريم أتاسي
اللاجئين نائب الممثل الدائم لتركيا
السيدة بريندا غودار، موظفة للشؤون
القانونية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد شهيد نجم، منسق الأمم المتحدة المقيم
في تركيا
الممثل المقيم للبرنامج في تركيا
منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام السيد روبرت سيرى، منسق الأمم المتحدة
في الشرق الأوسط
الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط
السيد إنريكو فورميكا، مساعد خاص

منظمات المجتمع المدني

السيدة إليزابيث و فرانك، الأمين العام	المجلس الأمريكي Heyeti
السيدة كلار براندي بور، مساعد	
السيد محمد بكري، مساعد	
السيدة عديل حسن رانيا الماضي الممثلة لمقر	بديل، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق
الأمم المتحدة في جنيف	المواطنة واللاجئين
السيد ظافر غوميز	مركز دراسات الشرق الأوسط الاستراتيجية
مساعد في شؤون الشرق الأوسط	
السيدة مربي فانون - مينديس	مركز أوروبا - العالم الثالث (جنيف)
السيد جو ميفسود، منسق	الشراكة بين بلدان أوروبا وبلدان البحر
	الأبيض المتوسط
السيدة لينكا بيتكوبا	مركز الاتجاهات السياسية العالمية
السيدة ثريا إسماعيلي، مديرة	معهد الثقافة العربية
السيد كريم خليل، محلل قطري	وكالة رصد المشردين داخليا
(الأرض الفلسطينية المحتلة وتركيا والعراق	
ولبنان وسوريا واليمن)	
سعادة السيد مراه بيلهان، رئيس منبر السياسة	جامعة اسطنبول الثقافية
الخارجية في جامعة اسطنبول الثقافية ونائب	
رئيس المركز التركي الآسيوي للدراسات	
الاستراتيجية	
الدكتورة ليلي المراتي، رئيسة	مؤسسة المساعدة على نماء الأطفال
السيدة دلال د. محمد، مديرة تنفيذية	وتعليمهم وغوثهم
السيدة أيسغول سيفير، أستاذ مشارك	جامعة مرمره
العلاقات الدولية	
السيد توماس أوين موستريك، رئيس	مؤسسة السلام في الشرق الأوسط
ومؤسس	
السيدة ساتم غونير، منسق البرنامج	مركز هولنغز
السيدة أنا ليفين	مؤسسة من المرأة وإليها
منسقة لإسرائيل وفلسطين	

المؤسسة التركية للدراسات الاقتصادية السيدة صبيحة سينيوجيل غوندوغار، موظفة
والاجتماعية
لجنة الصداقة التركية الفلسطينية السيد زيد أسلان، رئيسا
الاتحاد العالمي لنقابات العمال السيد مورات يلديريم، الأمين العام
الأطباء في جميع أنحاء العالم السيد حيدر كمال كورت - محاسب
السيد محمد أ. م. إقنايي
متخصص في شؤون فلسطين
السيد محمد غولوغلو
منسق المشاريع

وسائل الإعلام

24TV السيدة إليف أوزغين، مراسلة
السيد ساكر سارسيلماز، مصور
السيد إيكريني فيدان
الجريدة اليومية Aksam السيدة سينا يلديز، نائبة مدير الأخبار
السيد أويغار تايلان، مراسل مصور
الجزيرة السيد فكري شعبان، رئيس المكتب
السيد نضال سيام، منتج
السيد سويب الباز، مراسل
السيد عمر خشرم، مراسل
السيد نيكاتي غوميز، مصور
السيد هايري أوزبور، مصور
السيد ساغتاي يافاز، مصور
السيد إينجين أونوك
السيد محمد عبدي
قناة الشرقية للأخبار السيد موراي أوزغير، مراسل
وكالة الأناضول السيد سينان غول
السيد موراتباسكوي
وكالة الأنباء ANKA السيدة حميدة هانغول، مراسل
وكالة أنباء جيهان السيد غوركان توزلو، مراسل

السيد أ. بينار تشيتاك كايعون - مراسل	DHA
السيدة هاتيجي سوزيلير أكايا، مراسلة	وكالة أنباء الأخبار التركية
السيد سييدات سونا، مراسل صحفي	
السيد سيركان أكوتش، مصور صحفي	
السيدة غولفيذا أوزغور، مراسل للشؤون	
السياسية، نيويورك	
جريدة الحرية اليومية لاستعراض الأخبار	السيدة سيفيم سونغون، مراسلة
والاقتصاد	
السيد ريكاردو غينيس الأخبار/مراسل	La Vanguardia
السيدة جودي سابرا، رئيسة المكتب/مراسلة	Press TV
السيد نور الدين إمرال، مصور	
السيد أيبرك جان إرتوران، مراسل	NTV
السيد أليهان سونغيز، مصور	
السيدة جايدا كاران، محررة الأخبار	الجريدة المرجعية اليومية الراديكالية
الخارجية	
السيدة ن. أسلي تيكينا، رئيسة	
تحرير/الأخبار الخارجية	
السيد تامر تشتين، مراسل الأخبار الخارجية	
السيد دارين باتلير، مراسل	وكالة أخبار رويترز
السيدة أيلان جان ياكلي، مراسل	
السيد محمد أمين جاليسكان	
السيد مراد سيزير، كبير المصورين	
السيد عثمان أورسال، مصور	
السيد عدنان توبكابي، مراسل الأخبار	أخبار المجرة
الخارجية	
السيد علاء الدين إيجيل، مدير	الإذاعة والتلفزيون التركي
السيد حسين دونمير، منتج	
السيدة جونول أوزير، مراسلة الأخبار	
السيد محمد أكيفيرسوي، مراسل	
السيد مصطفى أوغوز، مصور	
السيد أحمد نافيز كافي، مصور	
السيد سيف سينان، مصور (تغطية حية)	
السيد غوخان إيرين، مصور (تغطية حية)	

الجريدة التركية
السيد هايريتين توران، محرر الشؤون
الخارجية
وكالة أنباء كينيهوا الصينية (مكتب السيد مينغ تشين، رئيس المكتب
اسطنبول)
السيد أوزغور أشتشيوغلو، منتج - مصور
جريدة زمان
السيد جليل صغير، محرر الأخبار الخارجية
السيد مصطفى أديب يلماز، مراسل
